



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقرير

رقم 6 - آب/ أغسطس، 2022

تونس: من انقلاب 25 تموز/ يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور

وحدة الدراسات السياسية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تونس: من انقلاب 25 تموز/ يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور

وحدة الدراسات السياسية*

تونس: من انقلاب 25 تموز / يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور

سلسلة: تقارير

رقم 6 - آب / أغسطس، 2022

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2022

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

وحدة الدراسات السياسية*

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن أربع سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة، وتقارير. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تليبي حاجة القراء من أكاديميين، وصناع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1 مقدمة
4 أولاً: الطريق إلى الانقلاب
4 الأزمة السياسية: الاستقطاب السياسي واستفحال النزعة الرئاسوية
7 الأزمة الاقتصادية: الانكماش والديون وتراجع الدعم الخارجي
11 الأزمة الصحية في مواجهة تفشيّ الجائحة
12 ثانياً: مواقف الفاعلين المحليين من الانقلاب
15 ثالثاً: مواقف الفاعلين الخارجيين من الانقلاب
15 الولايات المتحدة الأميركية: عودة الخطاب المبهم
18 الاتحاد الأوروبي: تراخٍ يحدّث ادّعاءات دعم الديمقراطية
19 الجزائر: ثقل الجوار والتجربة مع الإسلاميين
21 مصر والإمارات والسعودية: تأييد الانقلاب
22 موقف قطر وتركيا: البحث عن مخرج من الأزمة
22 رابعاً: ترسيخ الانقلاب تمهيداً للاستفتاء على الدستور
 الأمر الرئاسي 117: تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية في يدي الرئيس
	23
26 حكومة بون: صلاحيات محدودة في مواجهة استحقاقات كبرى
29 حل مجلس النواب: الرئيس مشرعاً ومنقّداً
30 معركة تطويع القضاء
30 حل المجلس الأعلى للقضاء
31 عزل القضاة
33 الاستشارة الإلكترونية: "نجاح" على الرغم من تدنيّ المشاركة

36	خامساً: تمرير الدستور الجديد: استعدادات السلطة واحتجاجات الشارع
36	التحضير للاستفتاء: هيئة معينة وحوار مشروط
38	حراك الشارع: توسع في الاحتجاجات وتصاعد في القمع
39	سادساً: ظروف الاستفتاء على الدستور الجديد ونتائجه
40	جدل النتائج
41	ما بعد الاستفتاء
42	خاتمة
42	المراجع

مقدمة

عقد الرئيس التونسي، قيس سعيّد، مساء الأحد 25 تموز/ يوليو 2021، اجتماعاً طارئاً مع قيادات أمنية وعسكرية، أعلن بعده عن "اتخاذ تدابير يقتضيها الوضع لإنفاذ الدولة والمجتمع بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب". وتمثّلت القرارات المعلنة في "تجميد كل اختصاصات المجلس النيابي، ورفع الحصانة عن جميع أعضائه"، و"تولي رئاسة النيابة العمومية"، و"تولي السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة يعيّنه رئيس الجمهورية". كما أعلن عن قراره "إعفاء رئيس الحكومة، هشام المشيشي، فوراً ودعوة شخص آخر ليتولى رئاسة الحكومة، على أن يكون مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية الذي يتولّى بنفسه تعيين أعضاء الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء". وتوعّد سعيّد "أي شخص يتناول على الدولة وعلى رموزها ومن يطلق رصاصة واحدة"، بـ "مجاهته بوابل من الرصاص"، متّهماً خصومه بـ "النفاق والغدر والسطو"⁽¹⁾.

وفي إثر الكلمة التي ألقاها سعيّد في الاجتماع، نشرت رئاسة الجمهورية جملة القرارات المعلنة باستثناء تولي رئيس الجمهورية رئاسة النيابة العمومية، كما تمّ تحديد مدة تجميد اختصاصات مجلس النواب بثلاثين يوماً. وفي اليوم التالي، أصدر سعيّد أوامر رئاسية بعزل وزير الدفاع ووزيرة العدل بالنيابة، فضلاً عن رئيس الحكومة، وتعطيل العمل في الإدارات العمومية مدة يومين قابلين للتنديد، وحظر التجوال الليلي مدة شهر، ومنع كل تجمّع يفوق ثلاثة أشخاص⁽²⁾.

أعلن سعيّد أن القرارات المتخذة تستند إلى الفصل 80 من الدستور، الذي ينص على أن "الرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدّد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعدّد معه السير العادي لشؤون الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية"⁽³⁾، كما ينص على أن مجلس نواب الشعب "يُعتبر في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة"، وعلى أنه "في هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب، كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة". لكن سعيّد خالف بوضوح نص هذه المادة؛ فبدلاً من أن يقوم باستشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، أقال الأوّل وجمّد عمل الثاني. ثمّ إنّ

1 رئيس الجمهورية يتأسس اجتماعاً طارئاً للقيادات العسكرية والأمنية"، صفحة رئاسة الجمهورية التونسية على فيسبوك، 2021/7/25، شوهد في 2021/7/27، في: <https://bit.ly/3zhtlyw>

2 ينظر: "الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/7/28، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3OnliDQ>

3 ينظر: "دستور تونس الصادر عام 2014"، موقع 27، <https://bit.ly/3RkXm6M>، 2022/8/2، شوهد في 2022/4/constituteproject.org، في: <https://bit.ly/3RkXm6M>

المادة المذكورة لا تنصّ على تولّيّ رئيس الجمهورية رئاسة النيابة العمومية؛ ما يعني وضع السلطة القضائية تحت سلطته⁽⁴⁾.

وفي ظل غياب المحكمة الدستورية التي تبيّت في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه في غضون ثلاثين يوماً من إعلانها، بحسب الفصل 80 من الدستور، قرر سعيّد، في 23 آب/ أغسطس 2021، تمديد سريان العمل بالإجراءات الاستثنائية إلى إشعار آخر⁽⁵⁾. وعلى الرغم من أنّه كان قد وعد في 25 تموز/ يوليو بأنّه سيعيّن رئيس حكومة بنفسه خلفاً لرئيس الحكومة المُقال، فإنه لم يَفِ بوعدّه واختار اللجوء إلى تمديد الحالة الاستثنائية، بدلاً من التعجيل بتقديم خريطة طريق تتسجم مع الشروط الواردة في الفصل 80، من أجل العودة إلى الحالة الطبيعية بحسب ما يتفق مع روح الدستور، بل إنه ذهب إلى حد التأكيد، مرة تلو الأخرى، على نيّته تغيير الدستور التونسي، أي إنه اعترف بأن ما يقوم به هو انقلاب على الدستور، وأن استخدام مادة فيه هو مجرد غطاء؛ فقد أشار، في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2021، على سبيل المثال، إلى أن "المشكل في تونس اليوم دستوري، نتيجة دستور سنة 2014 الذي ثبت أنه لم يعد صالحاً ولا يمكن أن يتواصل العمل به، لأنه لا مشروعية له"⁽⁶⁾، ولم يكن لديه أي حجة لإثبات عدم مشروعية الدستور، في حين أن خطواته افتقرت إلى أي مشروعية.

يأتي توصيف إجراءات 25 تموز/ يوليو بالانقلاب، سواء سُمي انقلاباً رئاسياً أم انقلاباً دستورياً أم انقلاباً على الديمقراطية، من تقليد راسخ في أدبيات الديمقراطية والانتقال الديمقراطي؛ إذ يُعرف اصطلاحاً بالانقلاب الذاتي self-coup/ autocoup، ويستعمل للدلالة على نمط من الانقلابات يسعى من خلاله الرئيس، بعد وصوله إلى السلطة ديمقراطياً، ليتنكر للآليات القانونية التي أوصلته إلى السلطة، فيعلّق العمل بالدستور، ويستولي على السلطين التشريعية والقضائية، ويستمر في الحكم بمراسيم رئاسية إلى حين إجراء استفتاء وانتخابات تشريعية جديدة لإقرار سلطات تنفيذية أوسع⁽⁷⁾. وتعدّ الإجراءات التي اتخذها رئيس بيرو، ألبرتو فوجيموري، في 5 نيسان/ أبريل 1992، نموذجاً للانقلابات الذاتية؛ إذ بعد أقل من عامين من وصوله إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية⁽⁸⁾، عمد إلى تعليق العمل بدستور عام 1979

4 للمزيد، ينظر: "هل خرق قيس سعيد دستور تونس؟ ... إليك المادة 80 التي بنى عليها قراراته"، الجزيرة نت، 2021/7/26، شوهد في <https://bit.ly/3aWHR2V>، في: 2022/7/25

5 رئيس الجمهورية يصدر أمراً رئاسياً يقضي بالتمديد في التدابير الاستثنائية المتخذة بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 80، رئاسة الجمهورية التونسية، 2021/8/23، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3n14Xed>

6 "الرئيس التونسي قيس سعيد: دستور 2014 لم يعد صالحاً"، العربي الجديد، 2021/12/9، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3PTuKs>

7 Maxwell A. Cameron, "Self-Coups: Peru, Guatemala, and Russia," *Journal of Democracy*, vol. 9, no.1 (January 1998), pp. 125 - 139.

8 على غرار قيس سعيّد، كان فوجيموري أستاذاً جامعياً غير معروف سياسياً، ومثّل فوزه في انتخابات تموز/ يوليو 1990 مفاجأة. بعد أن استغل في حملته الانتخابية سخط الرأي العام البيروفي على الأحزاب السياسية التقليدية والأوضاع الاقتصادية العصبية التي كانت البلاد تشهدا حينها.

وحلّ الكونغرس واستمر في الحكم بمرسوم رئاسي حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، حيث انْتُخِب ما عُرِف بـ "الكونغرس التأسيسي الديمقراطي" الذي أشرف على استفتاء على دستور جديد، في تشرين الأول/ أكتوبر 1993. في نهاية المطاف، شهدت السياسة البيروقراطية في أثناء الفترة التي أعقبت انقلاب عام 1992 تركيزاً خطراً للسلطة في أيدي الرئيس والقوات المسلحة وجهاز الاستخبارات؛ و"حوّل الثلاثة السلطة التنفيذية إلى مُشرع موازٍ، وقاضٍ للقضاة، وسلطةٍ فوق القانون"⁽⁹⁾. وفي سياق آخر، شهدت الولايات المتحدة الأميركية سجلاً بشأن ما إذا كان الرئيس السابق دونالد ترامب (2017-2021)، خاصة مع أحداث اقتحام الكونغرس في كانون الثاني/ يناير 2021، قد قام بمحاولة انقلاب ذاتي انتهت بالإخفاق⁽¹⁰⁾.

إذًا، لا يمثّل انقلاب سعّيد على الديمقراطية الناشئة ودستورها في تونس حالة فريدة⁽¹¹⁾؛ فبعد أقل من ثلاثة أعوام من وصوله إلى سدة الحكم في انتخابات ديمقراطية، وبعد سنة من إعلانه عن حزمة الإجراءات الاستثنائية، بما فيها إجراءات تمنعه من القيام بها المادة 80 نفسها في الدستور التي استند إليها، عمد إلى تغيير دستور البلاد وتحويل نظام الحكم فيها إلى نظام رئاسي، تتركز فيه سلطات مطلقة بيد الرئيس من دون ضوابط دستورية، عبر استفتاء شعبي؛ وذلك على الرغم من أن خيار انتخابات برلمانية مبكرة ينتج منها برلمان يناقش مسودة الدستور الجديد كان متادًا ومطروحًا من جانب فاعلين في المشهد السياسي التونسي، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل⁽¹²⁾.

يتناول هذا التقرير انقلاب سعّيد على الدستور، منذ إعلانه حالة الاستثناء في 25 تموز/ يوليو 2021 حتى الاستفتاء الشعبي على دستور جديد في 25 تموز/ يوليو 2022، وفيه ستة مباحث. يناقش الأول الأزمات السياسية (الاستقطاب السياسي واستفحال النزعة الرئاسوية) والاقتصادية (الانكماش والديون وتراجع الدعم الخارجي) والصحية (تفشّي جائحة كورونا) التي شهدتها تونس قبل تموز/ يوليو 2022 باعتبارها الخلفية التي أوجدت المزاج الشعبي الذي يمكن أي سياسي شعبي استغلاله. ويعرض المبحثان الثاني والثالث مواقف الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين من الانقلاب. أما الرابع، فيتناول الخطوات التي اتخذها سعّيد

9 Cameron, p. 125.

10 ينظر على سبيل المثال:

David Pion-Berlin, Thomas Bruneau & Richard B. Goetz Jr., "The Trump Self-Coup Attempt: Comparisons and Civil–Military Relations," *Cambridge University Press*, 7/4/2022, pp. 1-18, accessed on 25/7/2022, at: <https://bit.ly/3Oy7Hdd>

11 تشير بيانات أعدّها معهد السياسة والاستراتيجية Institute for Politics and Strategy إلى أن العالم شهد 148 محاولة انقلاب ذاتي منذ عام 1946، منها 110 حدثت في أنظمة استبدادية و38 في الديمقراطيات. ينظر: David Nakamura, "With Brazen Assault on Election, Trump Prompts Critics to warn of a Coup," *The Washington Post*, 5/1/2021, accessed on 25/7/2022, at: <https://wapo.st/3Otysil>

12 "فيس سعيد يريد تعديلًا دستوريًا رغم أنف البرلمان، فلماذا يسعى لذلك عبر استفتاء وليس انتخابات جديدة؟"، عربي بوست، 2021/9/12، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3OxAhes>

لترسيخ الانقلاب، تمهيداً للاستفتاء على دستور جديد للبلاد (إصدار الأمر الرئاسي 117 الذي يركز السلطين التشريعية والتنفيذية في يدي الرئيس، وتعيين حكومة بصلاحيات محدودة، وحل مجلس النواب ليتحوّل الرئيس إلى مشرّع ومنقذ في الوقت نفسه، وحلّ المجلس الأعلى للقضاء وعزل القضاة المعارضين، وتنظيم الاستشارة الإلكترونية بشأن الدستور الجديد). ويلقي المبحث الخامس الضوء على السياق الذي جرى فيه التحضير للاستفتاء (عزل أعضاء الهيئة المستقلة للانتخابات واستبداهم بأخرين معيّنين، والدعوة إلى حوار وطني مشروط تقتصر المشاركة فيه على مؤيدي الانقلاب)، كما يتناول هذا الاحتجاجات التي شهدتها الشارع التونسي ضد إجراءات سعيّد والقمع الذي تعرضت له. وأخيراً، يناقش المبحث السادس ظروف الاستفتاء على الدستور الجديد ونتائجه.

أولاً: الطريق إلى الانقلاب

غالبًا ما تشكّل الأزمات مدخلًا لتقويض الديمقراطية أو الانقلاب عليها كليًا، كما تعدّ بيئة مواتية لتنامي الخطاب الشعبي والظلم في الآليات والمؤسسات الديمقراطية، وسبيلًا لتميرير تشريعات تحدّ من الحقوق والحريات. يتناول هذا المبحث الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية التي عبّدت الطريق أمام سعيّد كي ينقلب على الديمقراطية الوليدة في تونس.

الأزمة السياسية: الاستقطاب السياسي واستفحال النزعة الرئاسوية

لم يكن ثمة إجماع بين مراقبي الشأن التونسي في مرحلة ما بعد الثورة بشأن إمكان أن تشقّ عملية الانتقال السياسي في البلاد طريقها نحو ترسيخ الديمقراطية بسهولة ويسر⁽¹³⁾؛ فقد كانت الانطلاقة محفوفة بالعوائق منذ البداية. لقد ألقى الإرث الثقيل عقودًا طويلة من الاستبداد والتشويه الذي شمل البنى السياسية والاجتماعية بظلاله القاتمة على المشهد التونسي بمختلف أبعاده. وخلال المرحلة الانتقالية التي تلت الثورة، بدأت بوادر تأزم الوضع السياسي تتجلى بوضوح، وكان الاستقطاب السياسي الحادّ أول العوامل التي قادت إلى الأزمة، فقد أدّت الخلافات المتعددة الأبعاد بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية إلى تجاوز المدى الزمني المقرر للمرحلة التأسيسية، واستغرق إعداد الدستور عامين كاملين⁽¹⁴⁾. وفي أثناء هذه الفترة، تعمّق الانقسام داخل المشهد السياسي التونسي بين مختلف التيارات السياسية، بل حتى داخل الأحزاب نفسها.

13 ينظر: عبد اللطيف الحناشي، تونس من الثورة التائهة إلى الانتقال الديمقراطي العسير (تونس: سوتيميديا للنشر، 2019).

14 انتخب المجلس التأسيسي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، على أن ينهي مهمته خلال سنة واحدة، إلا أن المصادقة على الدستور الجديد تأخرت حتى 26 كانون الثاني/يناير 2014.

لقد أظهر التشطّي الموجود في الساحة الحزبية التونسية، الذي انعكس على عمل المؤسسات السياسية، حالةً تقليديةً في الدول التي تشق طريقها حديثاً إلى الديمقراطية. فالشكل الدستوري للمرحلة الجديدة عادة ما يهدف إلى تجنّب سلبيات التجربة السياسية التي سبقت لحظة الانتقال الديمقراطي، لكن نجاح الترتيبات الجديدة في تعزيز الديمقراطية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للثورة، يبقى مرتفعاً بمستوى نضج الفاعلين السياسيين ومدى استعدادهم للمساومة وتقديم تنازلات لإنجاح عملية الانتقال.

على سبيل المثال، كان يُعتقد أن النظام البرلماني، والنظام الانتخابي القائم على مبدأ التمثيل النسبي، مناسبان لضمان تمثيل غالبية التيارات السياسية الموجودة في الساحة، بما فيها التيارات الصغيرة، لكنه في المقابل فرض صعوبات جمة في وجه تشكيل حكومات مستقرة ومنسجمة، خاصة أنه كان واضحاً منذ البداية عدم وجود حزب قادر على تحقيق غالبية مريحة بمفرده. ولذلك تشكلت، منذ إقرار الدستور في عام 2014، ست حكومات، تضاف إلى حكومات المرحلة الانتقالية، وكلها حكومات لم تعمّر طويلاً، ولم تحظْ بالوقت الكافي لتحقيق أهدافها. كما أسهمت طريقة الانتخابات من دون عتبة انتخابية في توليد أحزاب صغيرة وسهولة الانتقال من حزب إلى آخر ومن كتلة إلى أخرى، ما أدّى إلى تشطّي الأحزاب، وسهولة شقها وتشكيل أحزاب جديدة، وبروز ظاهرة الانتهازية الحزبية و"السياحة الحزبية" داخل البرلمان⁽¹⁵⁾.

وقد أدرك الفاعلون السياسيون في تونس، منذ وقت مبكر، أن الحوار والتوافق هو السبيل الوحيد للوصول بعملية الانتقال إلى مرحلة تصير معها غير قابلة للانتكاس، وكان للحوار الوطني الذي رعاه الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة الأعراف التونسية (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) وعمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، في أثناء الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2013 - كانون الثاني/ يناير 2014، دورٌ كبيرٌ في تجاوز حالة الانسداد داخل المشهد السياسي التونسي، بسبب تأخر صياغة الدستور والمصاعب الاقتصادية وتردّي الأوضاع الأمنية⁽¹⁶⁾. لكن، بقيت منظومة التوافق السياسي التونسي تعاني عيباً واضحاً؛ إذ كان توافقاً ينتهي بتوقيع الوثائق من دون متابعة تنفيذ ما اتفق عليه، ويتجنّب الخوض في المشكلات الخلافية ويؤجلها إلى حين، ما يجعله عاجزاً عن التأسيس لمشروع سياسي قادر على التغيير⁽¹⁷⁾.

15 Azmi Bishara, *Understanding Revolutions: Opening Acts in Tunisia* (London: I.B. Tauris, 2022), pp. 275 - 280.

16 ينظر: حمادي الرديسي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، *سياسات عربية*، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 5 - 13.

17 هيثم سليمان، "التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات"، *تقييم حالة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/3/29، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3t1pOPJ>

لم تكن النزعة الرئاسوية التي سَطرت سياسة الرئيس قيس سعّيد بالأمر الطارئ على الثقافة السياسية في تونس، فهي تجد جذورها العميقة في تجربة الحكم منذ الاستقلال، ولا يخفى على أحد ما كان للرئيس الحبيب بورقيبة (1957-1987) وخلفه زين العابدين بن علي (1987-2011) من صلاحيات وسلطات مطلقة، كرسها دستور عام 1959 والتعديلات اللاحقة عليه. وكان شكل النظام السياسي لمرحلة ما بعد الثورة من المسائل التي زادت من حدة التجاذبات السياسية داخل المجلس الوطني التأسيسي وخارجه. وكانت ثمة رؤيتان أساسيتان في هذا الشأن: تسعى الأولى لإقامة نظام برلماني خالص، يكون فيه رئيس الحكومة المنتخب من الغالبية البرلمانية رأس السلطة التنفيذية، مع وجود رئيس جمهورية بصلاحيات رمزية؛ أما الرؤية الثانية فتؤيد الاستمرار في النظام الرئاسي، مع صلاحيات موسعة للبرلمان في مجالَي التشريع والرقابة.

وقد كانت الرغبة في تقييد سلطة رئيس الجمهورية وتقليص صلاحياته من الدوافع التي أدت بالمجلس الوطني التأسيسي إلى اختيار النظام شبه البرلماني، حيث تتوزع السلطة بين البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية، لقطع الطريق أمام أي انحراف نحو التسلطية من جديد. لكن هذه الترتيبات الدستورية التي نشأت من توافقٍ عسير، أدّت في المقابل إلى شلل سياسي، وتنازُعٍ دائم بشأن الصلاحيات المذوّلة لركائز السلطة الثلاث، في ظل استمرار غياب المحكمة الدستورية التي يفترض أن تفصل في الاختلافات بشأن تفسير أحكام الدستور.

وحتى قبل وصول قيس سعّيد إلى الرئاسة، تسببت انتخابات 21 كانون الأول/ ديسمبر 2014 التي أوصلت الباجي قايد السبسي، زعيم حزب نداء تونس، إلى رئاسة الجمهورية، في نقل مركز الثقل داخل الجهاز التنفيذي من رئيس الحكومة إلى رئيس الدولة. وعلى الرغم من أن الفصل 89 من الدستور التونسي لا يعطي لرئيس الجمهورية سلطة "اختيار" رئيس الحكومة، إنما يمنحه صلاحية "تكليف" مرشح الحزب أو الائتلاف الحزبي الذي يحوز غالبية مقاعد البرلمان لتشكيل الحكومة، فإن وضع السبسي رئيساً للجمهورية ورئيساً لحزب الغالبية مكّنه من اختيار رئيس الحكومة⁽¹⁸⁾.

لكن حرب الصلاحيات سرعان ما بدأت بين قايد السبسي ورئيس الحكومة الحبيب الصيد. وتفاقم الوضع أكثر مع وصول يوسف الشاهد إلى رئاسة الحكومة، حين أراد الشاهد أن يستقلّ بصلاحياته بعيداً عن رئيس الدولة، ليدخل في مواجهة طويلة مع قايد السبسي. لكن الأمر لم يبلغ مرحلة القطيعة وتعطيل أجهزة الدولة، والتزم الطرفان. في نهاية المطاف، بالصلاحيات التي حدّدها الدستور لكل واحد منهما. وعلى الرغم من أنّ قايد السبسي استغل خبرته الطويلة في شؤون الدولة، وضعف تجربة الشاهد، لينتزع بعض الصلاحيات، فإنه تراجع حين

18 Eric Gobe, "La Tunisie en 2015: La présidentialisation de l'impuissance politique ?", *L'Année du Maghreb*, no. 15 (21/12/2016), accessed on 25/8/2021, at: <https://bit.ly/38UwqSu>

أبدى الشاهد مقاومة لذلك⁽¹⁹⁾. جعلت هذه المواجهة الرئيس قايد السبسي يدعو في آذار/ مارس 2019 إلى إجراء تعديل دستوري يمنح الرئاسة مزيداً من الصلاحيات، في مقابل رئاسة الحكومة⁽²⁰⁾.

وكان الرئيس قيس سعيّد قد أبدى استياءه من دستور عام 2014 في أكثر من مناسبة، وسعى بدوره لتعيين شخصية من خارج الأحزاب لتكون وافعة تحت تأثيره. فتشكلت حكومة أولى برئاسة إلياس الفخاخ، أسقطت بتهمة الفساد، ثم ثانية برئاسة هشام المشيشي الذي أعاد ما فعله يوسف الشاهد مع الرئيس قايد السبسي⁽²¹⁾، لينتهي التنازع بإقدام الرئيس سعيّد على حل الحكومة وتجميد البرلمان في 25 تموز/ يوليو 2021.

حالت هذه السلسلة الطويلة من المنازعات بين رأسي السلطة التنفيذية دون رسم سياسات اقتصادية واجتماعية واضحة؛ إذ إن هذه السياسات تتطلب وقتاً طويلاً لتنفيذها، في حين كانت الحكومات المتعاقبة تتصرف على أنها مؤقتة وتعتمد الحلول المستعجلة، مثل الإكثار من الوعود من دون القدرة على تحقيقها في غالبية الأحيان، بل كان القصد منها أحياناً التخفيف من حدة الاحتجاجات الاجتماعية فحسب؛ إضافةً إلى انتهاج سياسة الاستدانة الداخلية والخارجية، من دون تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها، خاصة مع صندوق النقد الدولي⁽²²⁾. إضافة إلى ذلك فقد أسهم التنافس بين الأحزاب في نشوء خطاب شعبي يمنع الإصلاحات غير الشعبية، كما منحت الديمقراطية التونسية الاتحاد العام التونسي للشغل وغيره من القوى الاجتماعية القدرة على عرقلة مثل هذه الإصلاحات.

الأزمة الاقتصادية: الانكماش والديون وتراجع الدعم الخارجي

تُظهر البيانات حدوث انكماش في الناتج المحلي الإجمالي التونسي بنسبة 8.8 في المئة في عام 2020، بعد أن كان قانون الميزانية يتوقع نمواً إيجابياً بمعدل 2.7 في المئة. وقد جاء هذا الانكماش نتيجة الزيادة الكبيرة في العرض، انعكس سلبياً على نشاط العديد من القطاعات، مع انخفاض حاد في طلب الأسر بسبب انخفاض الدخل وإجراءات الإغلاق الصحي (في إثر تفشي جائحة كورونا)⁽²³⁾. وبلغ التراجع مستوًى قياسياً في حدود 9.3 في المئة في

19 "الأزمة السياسية/ الدستورية في تونس: حيثياتها وأفاقها"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/4/27، شوهد في 2021/8/25، في: <https://bit.ly/3jvCMll>

20 "تونس: السبسي يدعو لتعديل الدستور للحد من صلاحيات الشاهد"، DW عربية، 2019/3/20، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3DA25La>

21 محمد الحداد، "تونس ونظامها السياسي: بين حماية المراجعة واستحالتها"، الفيصل، العدد 533 - 534 (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 2021)، ص 58.

22 المرجع نفسه.

23 PNUD/MDICI, "Impact économique du COVID-19 en Tunisie," 2020, accessed on 25/7/2021, at: <https://bit.ly/2WJrllF>

قطاع التصنيع، عماد الاقتصاد التونسي. كما أدى انخفاض عدد المسافرين الوافدين بنسبة 80 في المئة إلى تراجع خدمات السياحة والنقل. وتشير البيانات أيضًا إلى أن ما يقرب من ربع الشركات العمومية (23.6 في المئة)، وخاصة في قطاع الخدمات، قد أغلقت مؤقتًا أو نهائيًا بحلول نهاية عام 2020. وقد كان لهذا تأثيرًا سلبيًا في معدل البطالة الذي بلغ 17.4 في المئة مع نهاية عام 2020، مقارنة بـ 14.9 في المئة في فترة ما قبل الجائحة⁽²⁴⁾.

شهدت فترة ما بعد الثورة تحولًا جريئًا في طبيعة النظام الاقتصادي التونسي، مع زيادة مساحة الاعتبارات الاجتماعية في السياسة الاقتصادية العامة، على نحو يراعي الطبقات الفقيرة ويسعى للحد من الفوارق الاجتماعية⁽²⁵⁾. وخلال الأعوام العشرة الماضية (2011-2021)، رفعت الحكومات المتعاقبة شعار التنمية الجهوية وألوية وطنية، لكن الفوارق استمرت بين المدن الساحلية والداخلية من حيث الوصول إلى الموارد والخدمات العامة. ولا يزال الوسط الغربي الذي يضم ولايات سيدي بوزيد والقصرين (مهد الثورة) والقيروان، يعاني أعلى معدلات الفقر في البلاد (29.3 في المئة، في مقابل 6.1 في المئة في تونس العاصمة)⁽²⁶⁾.

ولا تزال القصرين التي قدمت أكبر عدد من الشهداء خلال الثورة، تضم المعتمديات الثلاث الأكثر حرمانًا في البلاد، حيث تبلغ نسبة الفقر فيها 50 في المئة. وخلال المدة 2016 - 2020، لم يتحقق سوى نصف المشاريع المبرمجة في المناطق الداخلية من أجل استدراك التأخر في التنمية، وهي برامج شحيحة أصلًا والأسوأ من ذلك، بعد مرور عشرة أعوام على الثورة التي قادها الشباب، لا تزال البطالة بينهم هيكلية وضخمة. ففي مدينة القصرين، وحدها، تشمل البطالة أكثر من 43 في المئة من الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 18 و34 عامًا⁽²⁷⁾.

من ناحية أخرى، كانت تونس، قبل الانقلاب تدور في حلقة مفرغة من الديون؛ فخلال المدة 2011 - 2019، شهد الدين الخارجي العام ارتفاعًا من 15 إلى 23.9 مليار دولار، بزيادة قدرها 20.9 في المئة؛ وفي حين كانت نسبة الدين 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، قفزت لتبلغ 73 في المئة في عام 2019، لتتجاوز 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أيلول/ سبتمبر 2020⁽²⁸⁾. هذه الزيادة في حجم الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي نتيجة اضطراب الحكومات في الاستعاضة عن الإصلاح الاقتصادي الذي يضمن تقليص الصرف وزيادة الدخل بالاستدانة من ناحية، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي من

24 World Bank, *Tunisia's Economic Update*, April 2021, accessed on 25/7/2022, at: <https://bit.ly/3jxMhQQ>

25 ينظر: فؤاد الصباغ، "دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية"، آذار/ مارس 2017، شوهد في 25/7/2022، في: <https://bit.ly/3kErEC1>

26 Olfa Lamoulou, "La révolution tunisienne a 10 ans: Les braises persistantes de l'esprit de révolte," *Le Monde Diplomatique*, Janvier 2021, pp. 6-7, accessed on 25/7/2022, at: <https://bit.ly/3zwOthn>

27 Ibid.

28 Anaïs Carton, Lamine Benghazi & Nathalie Janne d'Othée, "Tunisie en crise: Le poids de la dette," Juillet 2021, accessed on 25/7/2021, at: <https://bit.ly/3mOKoBI>

ناحية أخرى. كما تعزى أيضًا إلى انخفاض قيمة الدينار التونسي، ما أدّى إلى زيادة الديون المستحقة، في مقابل العملات الرئيسية المكونة لمحفظة الدين الخارجي، أي اليورو والدولار. مثّلت هاتان العملتان في عام 2018 أكثر من 82 في المئة من إجمالي الدين العام الخارجي، منها 52 في المئة باليورو و30 في المئة بالدولار الأميركي⁽²⁹⁾.

منذ إطاحة نظام بن علي، وقّعت تونس اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي، في مقابل تطبيق خطة تكيف هيكلية. كانت الاتفاقية الأولى في تموز/ يوليو 2013 ومنح الصندوق تونس بموجبها قرضًا بقيمة 1.74 مليار دولار، وفي أيار/ مايو 2016، منحها قرضًا آخر بقيمة 2.8 مليار دولار، للمدة 2016 - 2020. وفي عملية أخرى في نيسان/ أبريل 2020، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على صرف أداة تمويل سريع بما يعادل 745 مليون دولار لدعم تونس في جهودها لمواجهة آثار الجائحة⁽³⁰⁾.

وكانت جولة من المحادثات بين الحكومة التونسية وصندوق النقد الدولي قد بدأت في أيار/ مايو 2021 بهدف الحصول على قرض يناهز 4 مليارات دولار لتغطية النفقات المبرمجة في قانون الميزانية لعام 2021⁽³¹⁾، على أمل أن يفتح ذلك الباب أمام تونس لاسترجاع ثقة المانحين في السوق المالية العالمية. لكن إقالة حكومة المشيشي جمّدت المحادثات وزادت من المتاعب الاقتصادية للبلاد. لقد باتت تونس غارقة في دوامة المديونية ومُجبرة على تنفيذ إصلاحات قسرية لا تتلاءم وظروفها الاقتصادية والاجتماعية؛ وستجد نفسها تور في حلقة مفرغة مجددًا، فخدمات الديون ستستنفد جزءًا كبيرًا من موارد الدولة؛ إذ تعيّن عليها، مثلًا، تخصيص 25.8 في المئة من ميزانيتها لسداد خدمات الدين الخارجي قبل نهاية عام 2021، وهو ما يزيد بمقدار الضعف، مقارنة بالنفقات الصحية (14 في المئة) في فترة كانت فيها الحاجة ملحة إلى تخصيص موارد إضافية لمواجهة عواقب الجائحة الصحية والاقتصادية⁽³²⁾. وتبقى هناك مشكلة جوهرية أخرى، فوفقًا لهيئة الحقيقة والكرامة، تم استخدام أكثر من 80 في المئة من القروض التي حصلت عليها تونس في المدة 2011 - 2016 لسداد الديون التي تعاقدها عليها النظام السابق⁽³³⁾. لذلك، لا شيء يضمن، حتى في حال حصول تونس على قروض جديدة، أن ينعكس ذلك على نحو مباشر وسريع على المؤشرات الاقتصادية الكبرى للبلاد.

29 Ibid.

30 "تونس وصندوق النقد الدولي: مفاوضات بيد فارغة وأخرى لا شيء فيها"، تقرير موقف، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، 2021/5/5، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3BvIT06>

31 ينظر: آمال الهلالي، "وسط مخاوف من رفع الدعم: تونس تواصل مفاوضاتها مع المانحين الدوليين"، الجزيرة نت، 2021/5/27، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3yB0Mrw>

32 Carton, Benghazi & Janne d'Othée.

33 Ibid.

فضلاً عما سبق، شهدت مرحلة ما قبل انقلاب 25 تموز/ يوليو تراجعاً حاداً في الدعم الخارجي. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، أعلن رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، أن تونس تمكّنت من الحصول على تعهدات استثمارية بقيمة 15.4 مليار دولار من أكثر من 70 دولة ومنظمة مانحة، كما جرى الإعلان عن استثمارات ضخمة من دول مثل فرنسا وقطر والإمارات وماليزيا. غير أن الحصيلة في عام 2021 كانت هزيلة؛ إذ لم تجد غالبية هذه التعهدات، باستثناء ما قدّمته قطر، طريقها إلى التجسيد، وذلك بسبب عوامل مركبة، من بينها عدم واقعية المشاريع، أو عدم جدوى بعضها، أو عدم توافر الاعتمادات اللازمة لإنجازها⁽³⁴⁾، وأيضاً صعوبة الاستثمار لعدم توافر البنية القانونية اللازمة لتسهيله، وعرقلة سن القوانين اللازمة لذلك.

لكن العامل الأبرز في انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية هو تراجع جاذبية بيئة الأعمال منذ الثورة. في عام 2019، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالدولار انخفاضاً بنسبة 44 في المئة، مقارنة بعام 2010، و33.9 في المئة بالنسبة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باليورو. وتأكّد هذا الاتجاه أيضاً من خلال تطور ترتيب تونس وفقاً لمؤشر ممارسة الأعمال، حيث خسرت 33 مرتبة في 9 أعوام، وانتقلت من المركز 45 في عام 2010 إلى المرتبة 78 في عام 2019. وخلال عام 2020، تراجعت الاستثمارات الأجنبية مجدداً بنسبة 28.8 في المئة، مقارنة بعام 2019، لتستقر عند 1.88 مليار دينار تونسي بحسب بيانات الوكالة التونسية لترقية الاستثمار الأجنبي⁽³⁵⁾. ومن جانب آخر، خفّضت وكالة التصنيف، فيتش رايتينغ، التصنيف الائتماني الطويل المدى لمصادر العملة الأجنبية في تونس من "ب" إلى "ب" مع آفاق سلبية⁽³⁶⁾. تبيّن هذه المؤشرات أن الطبيعة غير الجذابة للاقتصاد التونسي ما عادت سمة ظرفية، بقدر ما صارت مشكلة هيكلية⁽³⁷⁾.

وبغض النظر عن تأثيرات جائحة كورونا في تراجع الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي، تبدو تونس في وضع صعب حتى قبل الجائحة، وربما توقع التونسيون أن داعمي الديمقراطية على المستوى العالمي سيهيّبون لمساعدة تونس اقتصادياً بعد الثورة، من خلال الاستثمارات وأشكال المساعدات المختلفة، مثلما حصل مع اليابان وألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية، ودول أوروبا الشرقية، لكن هذا لم يحصل. وكان بوسع أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان احتضان الديمقراطية التونسية بتكلفة ليست عالية نسبياً، على الأقل في المرحلة

34 إسماعيل عزام، "وضع اقتصادي كارثي: كيف وصلت تونس إلى حافة الهاوية؟"، *DIW عربي*، 2021/7/30، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3BuVEr0>

35 FIPA-TUNISIA, "Bilan de l'investissement étranger durant l'année 2020," 12/2/2021, accessed on 25/7/2021, at: <https://bit.ly/2WDeAEU>

36 "فيتش رايتينغ تخفّض التصنيف الائتماني لمصادر العملة الأجنبية في تونس من 'ب' إلى 'ب' مع آفاق سلبية"، *التلفزة التونسية*، 2021/7/8، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3mMBch3>

37 Marwa Saidi, "Investissement Direct Etranger (IDE) en recul: L'instabilité continue à faire fuir les entreprises," *La Presse*, 22/1/2021, accessed on 21/8/2021, at: <https://bit.ly/3zwtb3e>

الانتقالية التي يسودها عدم الاستقرار الاقتصادي، وبتكلفة أقل من الدعم الذي تقدمه إلى دول غير ديمقراطية في المنطقة⁽³⁸⁾. ومعروف أن الدول في طور الانتقال تعاني مصاعب اقتصادية متنوعة، وهي مصاعب قد تؤدي، بسبب ضغط الفئات الهشة اقتصاديًا، إلى تراجع الإيمان بالديمقراطية إطارًا محفّرًا للنمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية. هذا السيناريو هو ما يبدو قائمًا في تونس حاليًا، بعد أن تُركت البلاد تواجه بمفردها التحديات كلها السياسية والاقتصادية لعملية الانتقال الديمقراطي، في ظل بيئة إقليمية ودولية غير مواتية، بل معادية في غالبية الأحيان.

الأزمة الصحية في مواجهة تفشيّ الجائحة

كانت تونس من الدول الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي نجحت في احتواء تفشيّ فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في بداياته؛ إذ لم تسجّل البلاد أيّ إصابة جديدة مدة خمسة أيّام متتالية، بدءًا من 11 أيار/ مايو 2020، وأكملت خطة الفتح التدريجي في المدة 4 أيار/ مايو - 14 تموز/ يوليو، وفتحت حدودها لاستقبال السياح ابتداءً من 27 تموز/ يوليو، واستأنفت نشاطها الاقتصادي الطبيعي⁽³⁹⁾. وإلى غاية نهاية عام 2020، سجلت البلاد ما يزيد قليلاً على 4237 حالة وفاة مع ذروة لا تتجاوز 2000 إصابة يوميًا. لكن الأمور سرعان ما ساءت مع بداية عام 2021، ومع اقتراب نهاية آب/ أغسطس؛ إذ فاق عدد المصابين بالفيروس 658 ألف حالة، مع إجمالي وفيات بلغ أكثر من 23 ألف⁽⁴⁰⁾. وهذا ما جعل تونس في مقدمة الدول الأفريقية من حيث نسبة الوفيات.

يُعزى هذا الانهيار الذي تعرضت له المنظومة الصحية في تونس، إلى تقادم البنية التحتية الطبية العامة وتوزّعها على نحو غير متساوٍ على المناطق، خاصة في الولايات الأشد حرمانًا، مثل القصيرين وسيدي بوزيد والكاف والقيروان وجندوبة وباجة وسليانة، حيث الخدمات الصحية الحكومية متردّية أصلًا⁽⁴¹⁾. كما أن عدم قدرة الحكومة التونسية على الاستمرار في اعتماد تدابير الإغلاق العام، وسعيها للحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية الآلة الاقتصادية، خصوصًا أنها لا تملك الموارد اللازمة لتحمل تبعات حجر صحي أشد صرامة، حالًا دون تطوير استجابة ملائمة للموجات اللاحقة من الجائحة، وخلق حالة إرباك عام، زادت التعقيدات السياسية والاقتصادية سوءًا على سوء. وهكذا تضافرت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية لتعبد الطريق لانقلاب 25 تموز/ يوليو الدستوري.

38 Bishara, p. 265.

39 باسمينة أبو الزهور، "تونس لعلها غلبت فيروس كورونا المستجد، لكنّ التحديات مستمرة"، معهد بروكنجز، 2020/7/30، شوهد في <https://brook.gs/2WlxUQV>، في: 2022/7/25.

40 "إحتمالية صحتي لرصد الحالات الموثقة عالميًا"، صحتي، 2021/8/29، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3yxwFBo>.

41 Carton, Benghazi & Janne d'Othée.

ثانياً: مواقف الفاعلين المحليين من الانقلاب

حال إعلان سعيّد عن إجراءاته الاستثنائية، اعتبرت حركة النهضة التي يتولّى رئيستها راشد الغنوشي رئاسة مجلس النواب وتحوز الكتلة البرلمانية الأكبر، أن قرارات الرئيس "لا سند لها من القانون والدستور"، ووصف الغنوشي الخطوة بأنها "انقلاب على الدستور والثورة والحريات العامة والخاصة"، مؤكداً أن "مجلس النواب قائم وفي حالة انعقاد دائم"، وأن سعيّد استشاره في تمديد حالة الطوارئ، ولم تكن الاستشارة متعلقة بالإجراءات المعلنة⁽⁴²⁾. وفي وقت لاحق دعت الحركة أنصارها إلى الالتحاق بمجلس النواب في إثر منع الغنوشي من الدخول إليه من قوات الجيش التي تمركزت في داخله، بينما شهدت ساعات الصباح مناوشات بين متظاهرين مؤيدين لقرارات الرئيس سعيّد وآخرين معارضين لها، قبل أن يعود الهدوء إلى المكان في إثر دعوة حركة النهضة أنصارها إلى الانسحاب⁽⁴³⁾.

وجاء موقف ائتلاف الكرامة منسجماً مع موقف حركة النهضة، حيث عدّ الائتلاف قرارات سعيّد "انقلاباً خطيراً وفاضحاً على الشرعية الدستورية"، مبدياً "رفضه المطلق لكل القرارات التي أعلنت عنها رئاسة الجمهورية"، و"استغرابه العميق من توظيف المؤسسات العسكرية والأمنية لتعطيل عمل المؤسسة البرلمانية"⁽⁴⁴⁾. أما حزب التيار الديمقراطي، فقد تحاشى وصف قرارات سعيّد بالانقلاب، غير أنه قال إنه يختلف مع تأويل "رئيس الجمهورية للفصل 80 من الدستور"، وإنه "يرفض ما ترتب عنه من قرارات وإجراءات خارج الدستور"⁽⁴⁵⁾. ووصف حزب العمال الشيوعي قرارات سعيّد بأنها "خرق واضح للدستور"، واعتبر أن الإجراءات المعلنة تجسّد "مسعى قيس سعيّد منذ مدة إلى احتكار كل السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، بين يديه، وتدشّن مسار انقلاب باتجاه إعادة إرساء نظام الحكم الفردي المطلق من جديد"⁽⁴⁶⁾. وعدّ الحزب الجمهوري التونسي قرارات الرئيس "خروجاً عن نص الدستور وانقلاباً صريحاً عليه، وإعلاناً عن العودة إلى الحكم الفردي المطلق، وحثّاً باليمين التي أداها رئيس الجمهورية بالسهر على احترام الدستور"⁽⁴⁷⁾.

42 "ما قام به قيس سعيّد هو انقلاب على الثورة والدستور وأنصار النهضة والشعب التونسي سيدافعون على الثورة"، صفحة راشد الغنوشي على فيسبوك، 2021/7/25، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3l0STsr>

43 حول تحولات حزب حركة النهضة بعد انقلاب 25 تموز/ يوليو 2021، ينظر: صلاح الدين الجورشي، "حركة النهضة بعد 25 تموز/ يوليو: التحولات والمآلات"، مقالات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/10/3، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3oolGTT>

44 صفحة ائتلاف الكرامة الرسمية على فيسبوك، 2021/7/26، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3iWK1RV>

45 صفحة "التيار الديمقراطي"، فيسبوك، 2021/7/26، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3l2RBgy>

46 "تصبح مسار الثورة لا يكون بالانقلابات وبالحكم الفردي المطلق"، صفحة حزب العمال الرسمية على فيسبوك، 2021/7/26، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3rKDgXq>

47 "الجمهوري' التونسي: قرارات الرئيس سعيّد 'انقلاب' على الدستور"، وكالة الأناضول، 2021/7/26، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3BRZ1sG>

وانفردت حركة الشعب (وهي حزب قومي) بتأييد القرارات التي أصدرها الرئيس سعّيد، واعتبرتها "طريقاً لتصحيح مسار الثورة الذي انتهكته القوى المضادة لها وعلى رأسها حركة النهضة والمنظومة الحاكمة برمتها"⁽⁴⁸⁾. أما الاتحاد العام التونسي للشغل الذي اجتمع أمينه العام بالرئيس سعّيد عقب إعلان الإجراءات الأخيرة، فقد اتخذ موقفاً متحفظاً؛ إذ أبدى مساندته لـ "التحرّكات الاجتماعية والشعبية السلمية التي انطلقت في العديد من الجهات"، منبهاً إلى "ضرورة الحرص على التمسك بالشرعية الدستورية في أي إجراء يتّخذ في هذه المرحلة الدقيقة التي تمرّ بها البلاد"⁽⁴⁹⁾.

وبينما تعلق بقرار سعّيد تولي رئاسة النيابة العمومية، رد المجلس الأعلى للقضاء بتأكيد "استقلالية السلطة القضائية وضرورة التأني بها عن كل التجاذبات السياسية"، مؤكداً، عقب اجتماع بعض أعضائه بالرئيس، أن "النيابة العمومية جزء من القضاء العدلي"⁽⁵⁰⁾. ويضاف إلى ذلك الموقف الغالب لمعظم الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، الداعي إلى ضرورة احترام الدستور والتقيّد بالأجل المحددة واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية. غير أن معركة سعّيد مع جهاز القضاء ستستمر لاحقاً لتبلغ حدّ حل المجلس الأعلى للقضاء وإنشاء مجلس معين بدلاً منه، كما سيبيّنه هذا التقرير لاحقاً.

أما بالنسبة إلى موقف المؤسسة العسكرية⁽⁵¹⁾، فمباشرة بعد الإعلان عن إجراءات سعّيد الاستثنائية، تولّت عناصر من الجيش إغلاق مجلس النواب وقصر الحكومة ومبانٍ إدارية أخرى، وسيّرت دوريات محدودة في بعض المناطق، من دون اللجوء إلى الانتشار الكثيف وسط الأحياء والمدن مثلما حدث في بداية ثورة عام 2011. وفي اليوم التالي، منع الجيش رئيس مجلس النواب، الغنوشي، ونواباً آخرين، من دخول مبنى البرلمان بذريعة صدور "تعليمات عليا"؛ في إشارة ضمنية إلى قرارات صادرة عن سعّيد بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما منّع موظفي رئاسة الحكومة من الالتحاق بعملهم.

ولم يصدر عن المؤسسة العسكرية حينها أيّ بيان بشأن موقفها من إجراءات سعّيد، ولا بشأن مهماتها في تلك المرحلة؛ وهو ضرب من الغموض اعتادته المؤسسة العسكرية التونسية التي تُنعت بـ "المؤسسة الصامتة"، غير أنّه كان من شأن حضور كبار قادة الأمن والجيش خلال الاجتماع الطارئ الذي ترأّسه سعّيد، والمشاركة إلى تنفيذ قراراته، طرح تساؤلات عن

48 "بيان حول قرارات سيادة رئيس الجمهورية"، صفحة نواب حركة الشعب على فيسبوك، 2021/7/26، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3x92fV6>

49 "بيان المكتب التنفيذي الوطني حول التطوّرات الأخيرة في البلاد"، الاتحاد العام التونسي للشغل، 2021/7/26، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/2WrdMTJ>

50 "التأكيد على استقلالية السلطة القضائية والتأني بها عن التجاذبات السياسية"، المجلس الأعلى للقضاء، 2021/7/26، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3x3u7tP>

51 للمزيد عن تحولات الجيش التونسي وعلاقته بانقلاب 25 تموز/ يوليو، ينظر: "الجيش والانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/8/29، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3PPg30P>

موقف هذه المؤسسة من انقلاب الرئيس على الدستور، وعمّا إذا كان التزامها بتعليمات الرئيس يأتي من باب الانضباط العسكري وتطبيق التعليمات الصادرة عن القيادة، أو من باب أنّه تحوّل في التعامل مع الشأن السياسي بأداء أدوار مباشرة فيه، بعد أن ظلّت بمنأى عن التجاذبات السياسية، وعلى الرغم من الصمت الذي التزمته المؤسسة العسكرية في إثر 25 تموز/ يوليو والغموض الذي بقي يلفّ موقفها، فإن إصدار مرسوم رئاسي بإقالة وزير الدفاع إبراهيم البرتاجي، بعد يوم واحد من الانقلاب، ثم عزل المدّعي العام العسكري، كان مؤشراً على وجود صعوبات واجهت الرئيس سعّيد في توظيف المؤسسة العسكرية برمتها في مشروعه الجديد. لكن بات من الواضح أن المؤسسة الأمنية والجيش (بما فيه القضاء العسكري) كانا سنده الرئيس في تنفيذ إجراءاته. وتوالت مذكرات التوقيف والجلب الصادرة عن القضاء العسكري، التي استهدف جلّها نوّاباً وشخصيات سياسية معروفة بمعارضتها للرئيس؛ إذ فعّلت المحكمة العسكرية حكماً بالسجن صادراً ضد النائب ياسين العياري على خلفية تدوينات نشرها على شبكات التواصل الاجتماعي، وأصدرت بقرارات تفتيش و جلب ضد خمسة نواب من كتلة ائتلاف الكرامة، كما تعرض مدوّنون معارضون للتوقيف، وأحيلوا إلى القضاء العسكري، على الرغم من أنّ قضاياهم لا علاقة لها بالمؤسسة العسكرية. وقد جاء تعويل سعّيد على القضاء العسكري في ملاحقة خصومه السياسيين من المدنيين في ظل الاعتراض الذي أبداه المجلس الأعلى للقضاء على تولّيه رئاسة النيابة العامة⁽⁵²⁾، وتوقيع عشرات القضاة والمستشارين عريضة تندد بالخروقات القانونية التي شابت تطبيق الإجراءات التي أعلنها سعّيد؛ على غرار منّع قضاة ومواطنين من السفر من دون سند قانوني، ومن دون صدور أذون قضائية في هذا الشأن⁽⁵³⁾.

وفي سياق إجراءات ما بعد 25 تموز/ يوليو، عيّن الرئيس سعّيد عميداً من الجيش وزيراً للصحة، ووسّع مهمات المؤسسة العسكرية في مجال مكافحة جائحة كورونا؛ إذ جرى تنظيم أيام مفتوحة للتفريح في مختلف المدن، تحت إشراف إدارة الصحة العسكرية، وصدرت تعليمات لمختلف وسائل الإعلام من أجل تغطية هذه النشاطات بكثافة، والتغاضي عن أحداث التدافع والفضول التي شهدتها بعض مراكز التطعيم. ويُعدّ تعيين عسكريين في مواقع حكومية وإدارية أمراً نادر الحدوث في تونس، غير أن ما حدث قد يؤشّر إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد تولي عسكريين مسؤوليات حكومية وإدارية.

52 "التأكيد على استقلالية السلطة القضائية والتأي بها عن التجاذبات السياسية".

53 "45 قاضيًا يدعون فيس سعّيد للتراجع عن كل 'الإجراءات التعسفية'", الجزيرة نت، 2021/8/10، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/2VTbcW3>

ثالثاً: مواقف الفاعلين الخارجيين من الانقلاب

مثلت الثورات المضادة التي تدعمها قوى إقليمية مناهضة للديمقراطية في المنطقة العربية، انتكاسة لتجارب الربيع العربي⁽⁵⁴⁾. وبناء عليه، يرصد هذا المبحث مواقف عدد من القوى الإقليمية والدولية من انقلاب 25 تموز/ يوليو بوصفه تهديداً بالتراجع عن مكاسب عشرة أعوام من التجربة الديمقراطية في تونس.

الولايات المتحدة الأمريكية: عودة الخطاب المبهم

في عام 2015 استضاف الرئيس الأمريكي الحالي، جو بايدن Joe Biden (2021-)، حين كان نائباً للرئيس باراك أوباما Barack Obama (2009-2017)، الرئيس التونسي الراحل، الباجي قايد السبسي (2014-2019)، وشدّد حينها على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لضمان نجاح الديمقراطية في تونس⁽⁵⁵⁾. لذلك، مثل انقلاب 25 تموز/ يوليو محكاً لاختبار مدى التزام بايدن بما وعد به في عام 2015⁽⁵⁶⁾.

لقد تبنت الولايات المتحدة، تحت قيادة بايدن، خطاباً يستند إلى الدفاع عن القيم والمثل الليبرالية؛ لكنها في الوقت نفسه لم تتوان عن تجاهلها⁽⁵⁷⁾، فمنذ إعلان سعيّ عن قراراته الاستثنائية، تبنت موقفاً يركز على عدم اعتبار هذه القرارات قرارات انقلابية على الدستور، بل اكتفت بالإشارة إلى ضرورة العودة إلى المسار الديمقراطي والاهتمام بحقوق الإنسان. وجاءت تصريحات الناطقة باسم البيت الأبيض، جين ساكي Jen Psaki، بأنّ مسؤولي الإدارة الأمريكية "لم يحدّوا بعدُ ما إذا كانت إجراءات سعيّ تمثّل انقلاباً"، لتكشف عمق الهوة بين تصريحات الإدارة وسياساتها⁽⁵⁸⁾. وفي 27 تموز/ يوليو 2021 أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية أول بيان عن الأوضاع التي تشهدها تونس، جاء فيه: "تراقب الولايات المتحدة عن كثب

54 في ضوء ذلك، ظهر العديد من الكتابات الأكاديمية التي باتت ترجّح دور العامل الخارجي في تجارب الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، فيما أن يؤدي هذا العامل دوراً إيجابياً مشجعاً لها أو سلبياً معوقاً لها. للمزيد ينظر: ملف "العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي: الحالة العربية"، سياسات عربية، العدد 36 (كانون الثاني/ يناير 2019).

55 غير أنّه، في مقابل ذلك، كان قد طرح قبل أسبوعين من سقوط نظام الرئيس المصري، حسني مبارك في مصر قائلاً: "مبارك كان حليفاً لنا، لن أشير إليه على أنه دكتاتور". ينظر: "تطورات موقف أميركا من أحداث مصر"، الجزيرة نت، 2011/2/3، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3cz3RTH>

56 Josh Rogin, "Biden Must Try Harder to stop the Coup in Tunisia," *The Washington Post*, 26/7/2021, accessed on 10/8/2021, at: <https://wapo.st/2VUgznr>

57 Ibid.

58 وهي نفسها التي علقت في عام 2013، عقب انقلاب الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي في مصر، قائلة: "لقد قرّرنا ألا نتخذ أي قرار"، ينظر:

Shadi Hamid, "The Return of Hypocrisy," *The Atlantic*, 30/7/2021, accessed on 9/8/2021, at: <https://bit.ly/3y8Lnyh>

التطورات في تونس. كنا على تواصل مع مسؤولين في الحكومة التونسية للتأكيد على أن حلول المشاكل السياسية والاقتصادية في تونس يجب أن تستند إلى الدستور التونسي ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية. وكنا واضحين في حثّ جميع الأطراف على تجنّب اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تخنق الخطاب الديمقراطي أو تؤدّي إلى العنف [...] يجب على تونس ألاّ تضَيّع مكاسبها الديمقراطية، وستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب الديمقراطية التونسية⁽⁵⁹⁾.

وليس بعيداً عن ذلك، جاء لقاء نائب مستشار الأمن القومي الأميركي، جوناثان فاينر Jonathan Finner، وكبير الدبلوماسيين الأميركيين لشؤون الشرق الأوسط، جوي هود Joey Hood، مع سعّيد في تونس، بعد شهر من صدور قرارات الأثير الاستثنائية، ليؤكد موقف الرئيس بايدن الذي يحض فيه سعّيد على "العودة السريعة إلى مسار الديمقراطية البرلمانية في تونس"، وأن واشنطن "تدعم العملية الديمقراطية في تونس، وتنتظر الخطوات المقبلة التي سيضطلع بها رئيس الجمهورية على المستويين السياسي والحكومي"⁽⁶⁰⁾. وعلى المنوال نفسه، أكدت الولايات المتحدة موقفها مجدداً مع زيارة وفد من مجلس الشيوخ، برئاسة السيناتور الديمقراطي، كريستوفر ميرفي Chris Murphy، إلى تونس، حين قال: "نحن لا نفضّل أي طرف على آخر، ولا مصلحة لنا بدفع أجندة إصلاح على أخرى. هذه المسائل متروكة للتونسيين لاتخاذ القرار"، و"أن الولايات المتحدة ستستمر بدعم الديمقراطية التونسية التي تتجاوب مع احتياجات الشعب التونسي وتحمي الحريات المدنية وحقوق الإنسان"⁽⁶¹⁾.

في هذا السياق، رأى المعارضون الأمريكيون للانقلاب أنّ موقف إدارة بايدن سيضجّع سعّيد على التّمادي في تقويض القوى المدافعة عن الفصل الدستوري بين السلطات، وهو ما ميّز تجربة تونس وأثرها طوال عشرة أعوام من الانتقال الديمقراطي. وكان عضو مجلس الشيوخ، ليندسي غراهام Lindsey Graham، أبرز هؤلاء المعارضين؛ إذ اعتبر تونس بمنزلة "المكان الذي بدأت فيه حركة العالم العربي نحو الحكومة التمثيلية والديمقراطية، وإنّ التّراخي في مواجهة العدوان سيقضي على هذه الحركة"⁽⁶²⁾. ووجّه عضو اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية، جو ويلسون Joe Wilson، استفساراً إلى وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن Antony Blinken عن سبب إحجام إدارة بايدن عن الإدانة العلنية للاستيلاء الاستبدادي

59 "مكالمة بين رئيس تونس ووزير خارجية أمريكا ... هذا ما دار فيها"، سي ان ان بالعربية، 2021/7/27، شوهد في 2022/7/25، في: <https://cnn.it/3OvLgoH>

60 "واشنطن تدعو الرئيس التونسي لتسريع العودة للمسار الديمقراطي" وسعّيد يؤكد أن قراراته تستجيب لإرادة الشعب"، فرانس 24، 2021/8/13، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3Punyuq>

61 "وفد أميركي بحث سعّيد على العودة إلى الديمقراطية في تونس"، الحرة، 2021/9/5، شوهد في 2022/7/25، في: <https://arbne.ws/3BJzQL8>

على السلطة في تونس، وعمّا إذا كان فريق بايدن مستعداً للعمل مع الكونغرس للضغط على سعيّد⁽⁶³⁾.

بقي الموقف الأميركي على حاله حتى منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2021؛ إذ بدأ أن الولايات المتحدة ترحّب بخريطة الطريق التي أعلنها سعيّد، التي قرر بموجبها إجراء استفتاء على الدستور في تموز/ يوليو 2022، متبوعاً بانتخابات تشريعية في نهاية العام نفسه، وذلك على الرغم من تنديد المعارضة التونسية بخريطة الطريق. في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2021، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس Ned Price، بأن الولايات المتحدة "ترحب بإعلان الرئيس سعيّد عن جدول زمني يلحظ مساراً نحو الإصلاح السياسي وإجراء انتخابات برلمانية". وأضاف "نأمل بأن تكون عملية الإصلاح شفافة وأن تشمل تنوع الأصوات السياسية والمجتمع المدني"⁽⁶⁴⁾. وهكذا استمر الخطاب والسلوك الأميركيان في تجنب اتخاذ موقف حاسم من الانقلاب على الدستور بتبني التعابير الغامضة التي "تعبّر عن الفلق"، أو "تدعو جميع الأطراف" أو "تنتظر نتائج الاستفتاء".

وعلى الرغم من إعلان الخارجية الأميركية في أواخر نيسان/ أبريل 2022 عن قلقها العميق من قرارات سعيّد بشأن "إعادة هيكلة أحادية الجانب للهيئة العليا المستقلة للانتخابات"، وأنها تشدد على ضرورة "إطلاق عملية إصلاح سياسي واقتصادي شفافة تشمل الجميع، يشارك فيها المجتمع المدني والنقابات العمالية والأحزاب السياسية"، فإن ذلك لم يؤثر في موقف الولايات المتحدة من تفكيك سعيّد مسار الديمقراطية التونسية. وعلى المنوال نفسه، حافظت الولايات المتحدة على موقفها في يوم الاستفتاء؛ إذ قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، برايس: "إن الولايات المتحدة تنتظر النتائج الرسمية للاستفتاء على مشروع الدستور في تونس"، مؤكداً "وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب التونسي"، وأن القرار "يعود إلى الشعب التونسي تقرير مستقبله السياسي"، وأن الولايات المتحدة "ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب التونسي في دعوته للعودة إلى حكم ديمقراطي متجاوب وشفاف وخاضع للمحاسبة ويحترم حقوق الإنسان ويضع المستقبل الاقتصادي للبلاد على رأس الأولويات"⁽⁶⁵⁾.

كان بإمكان إدارة بايدن العمل على إقناع سعيّد بأنّ المضيّ قدماً في انتزاع السلطة استبدادياً لن يكون مقبولاً، خصوصاً أنّ للولايات المتحدة غلبةً في ميزان النفوذ على تونس، وذلك في

63 Ibid.

64 "تونس: واشنطن ترحب بخريطة طريق قيس سعيّد وتأمل أن تكون الإصلاحات شفافة"، فرانس 24، 2021/12/15، شوهد في 2022/7/26، <https://bit.ly/3cnU1W> في:

65 ميشال غندور، "الخارجية الأميركية للحرّة: سنوانل الوقوف إلى جانب الشعب التونسي"، الحرّة، 2022/7/25، شوهد في 2022/7/26، <https://arbne.ws/3cDDOL5> في:

إثر توقيع اتفاقية مؤسّسة تحدّي الألفية بين الطرفين بقيمة 500 مليون دولار أميركي⁽⁶⁶⁾، وبإمكان واشنطن الضغط من خلال حقّ التصويت في حزمة الإنقاذ المالي التي يخصّصها صندوق النّقد الدولي لإنقاذ الاقتصاد التونسي الذي تفاقمت أزماته بسبب معدل وفيات كوفيد-19⁽⁶⁷⁾. في المجمل لم يظهر منذ البداية وجود رغبة فعلية لدى إدارة بايدن للتعامل بصرامة مع انقلاب سعّيد.

الاتحاد الأوروبي: تراخٍ يحدّض ادّعاءات دعم الديمقراطية

كثيراً ما حظيت تونس باهتمام خاص من الاتحاد الأوروبي باعتبارها الدولة الوحيدة التي خرجت من الربيع العربي بوصفها ديمقراطية دستورية. ونظرياً، وأولى الاتحاد عنايةً لضمان أن تكون تونس بعد الثورة ناجحة سياسياً واقتصادياً، كما حرص على تجنّب أزمة من شأنها أن تؤدّي إلى موجة جديدة من الهجرة إلى ضفافه الجنوبية⁽⁶⁸⁾. وقد شدّد مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل Josep Borrell، مباشرة بعد الانقلاب، على ضرورة الحفاظ على الأسس الديمقراطية في تونس واحترام سيادة القانون والدستور والإطار التشريعي موازاةً مع استمرار الإحاطة بتطلّعات الشعب التونسي، داعياً إلى ضرورة استعادة النشاط البرلماني والامتناع عن أشكال العنف كلها؛ ولم تُضف المتحدث باسم الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد، نبيلة مصرالي Nabila Massrali، الكثير إلى تعليق بوريل، مؤكّدة متابعة الاتحاد الوضع في تونس، وأنه "لا يمكن الذهاب أبعد من ذلك في هذا المنعطف"؛ وعلى المنوال نفسه جاءت مواقف ألمانيا وإيطاليا وفرنسا متشابهة، فقد حثّت الأخيرة مثلاً سعّيد على العودة في أقرب وقت ممكن إلى الأداء الطبيعي للحكومة والحفاظ على المكاسب الديمقراطية للبلاد، بينما أكّدت وزارة الخارجية الألمانية أنّ الديمقراطية ترسّخت في تونس منذ عام 2011، كما عبّرت عن قلق ألماني بالغ من احتمال عدم العودة إلى النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن⁽⁶⁹⁾، وأكّدت إيطاليا الموقف نفسه بأنها تثقّ بقدرة تونس على تجاوز الأزمة السياسية الراهنة داخل حدود الإطار الديمقراطي⁽⁷⁰⁾.

66 المرجع نفسه.

67 Hamid.

68 Will Todman, "A Coup in Tunisia?", Center for Strategic & International Studies, 27/7/2021, accessed on 10/8/2021, at: <https://bit.ly/3iOq0hn>

69 Hans Von Der Burchard & David M. Herszenhorn, "EU Urges Tunisia to Protect Democracy but Skirts Criticism," *Politico*, 27/7/2021, accessed on 12/8/2021, at: <https://politi.co/37lpbAb>

70 "الخارجية الإيطالية: تثقّ في قدرة تونس على تجاوز الأزمة السياسية"، **موزايك**، 2021/7/27، شوهد في 2022/7/26، في: <https://bit.ly/3vjwNWF>

وقد واجه موقف الاتحاد الأوروبي انتقادات لاذعة، لاقتصار مواقفه على التصريحات والبيانات في دعم المسار الديمقراطي التونسي ورفض محاولات الرئيس تقويضه عبر تجاوز الدستور؛ ففي مقابل الأموال التي ضحّها الاتحاد الأوروبي لحماية الديمقراطية وتعزيزها في تونس، بدا كأن أوروبا تقف موقف المحايدين؛ إذ عبّر بيان الاتحاد في مضمونه عن موقف تفاوضي ليّن⁽⁷¹⁾، يراهن فيه الأوروبيون على الديناميات المحلية قبل أن يقرروا اختيار الجانب الذي يجب عليهم مسانده؛ غير أنه لم يكن ثمة شيء يضمن ألا تؤدي الديناميات الحالية إلى تفاقم حدة الأزمات الاقتصادية والوبائية وتهديد الديمقراطية؛ ومن شأن هذا التقاعس الأوروبي أن يهدّد تقويض تونس كبلد ديمقراطي مستقر وينشئ تأثير دومينو غير ديمقراطي في منطقة محفوفة أصلاً بعوامل اللااستقرار.

الجزائر: ثقل الجوار والتجربة مع الإسلاميين

أدّت الجزائر دورًا مهمًا في تحقيق الاستقرار السياسي في تونس في أثناء فترة الانتقال السياسي بعد حكم الرئيس التونسي الأسبق، زين العابدين بن علي، ومنحت تونس قروضًا وودائع بقيمة 200 مليون دولار أميركي في عام 2014، وعزّزت التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب والأمن عبر الحدود، وعملت على زيادة الخبرات التونسية في مجال التهديدات الجهادية⁽⁷²⁾ لحماية الحدود المشتركة التي يبلغ طولها 1034 كلم، حيث ينتشر 25 ألف جندي جزائري لمنع الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة من ليبيا التي تشترك معها تونس في حدود تصل إلى 460 كلم، وقد أثمر هذا التعاون الأمني إنشاء وحدة المخابرات المشتركة في عام 2012، وتأتي الجزائر في المرتبة الخامسة من بين أكبر مستوردي المنتجات التونسية، كما تبلغ نسبة اعتماد تونس على المحروقات الجزائرية 95 في المئة⁽⁷³⁾.

تنظر الجزائر إلى تونس بعين الاعتماد الأمني المتبادل في محيط إقليمي مضطرب، وهو ما يفسّر السرعة التي اعتمدها الجزائر لمعرفة حيثيات هذا الانقلاب عن قرب؛ إذ ذكر بيان للرئاسة الجزائرية بأنّ الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، تلقّى مكالمة من نظيره التونسي تطرّقًا فيها إلى مستجدّات الأوضاع وآفاق تطوير العلاقات؛ كما أوفد وزير خارجيته إلى تونس. وقد فسّرت هذه التحركات بأنّ الجزائر تقوم بدورها الاعتيادي في الأزمة التونسية منذ عام

71 المرجع نفسه.

72 International Crisis Group, Middle East and North Africa, *Algeria and its Neighbours*, Report no. 164 (October 2015), p. 19.

73 Dalia Ghanem, "Algeria's Crisis: Outlook and Regional Implications," *Konrad Adenauer Stiftung*, Med Dialogue series no 22, August 2019, p. 3.

2014 بوصفها ضامناً لتوازن السلطات، يحول دون استفراد أي طرف بالسلطة، خصوصاً أنّ حركة النهضة ازدادت قريباً من النظام الجزائري ولم تتبنّ نهجاً متشدّداً⁽⁷⁴⁾.

في مقابل ذلك، يجري استحضار جانب آخر في المقاربة الجزائرية؛ إذ تعتبر الجزائر أنّ تونس شهدت انتقالاً سريعاً وسلمياً من نظام تسلّطي إلى نظام ديمقراطي ناشئ، يقوم على انتخابات حرة ونزيهة، في مقابل فشل الجزائر في تنفيذ إصلاحات ديمقراطية جوهرية⁽⁷⁵⁾. وتقترب إجراءات سعّيد على نحو بعيد مما أقرّته مختلف الدساتير الجزائرية في خصوص المسؤولية السياسية للرئيس الجمهورية، فباستثناء دستور عام 1963 الذي أقرّ في المادة 55 بمسؤولية الرئيس السياسية عبر إيداع لأئحة سحب الثقة التي يتعيّن على ثلث النواب توقيعها، فإنّ بقية الدساتير لم تُقرّ بها، وهو ما يُعدّ إخلالاً بقاعدة تلازم السلطة والمسؤولية.

وقد صرّحت الرئاسة الجزائرية بأنّ "الرئيس التونسي أطلع نظيره الجزائري على أمور لا يمكنه البوح بها، وأبلغه عن قرارات هامة سيأخذها قريباً". وتستعمل الحكومة الجزائرية خطاباً تعود جذوره إلى تقاليد السياسة الجزائرية التي ورثت من فترتي الحركة الوطنية وثورة التحرير الكثير من السلوك والقيم السياسية المركزية، مثل تجنب النقاش السياسي العلني⁽⁷⁶⁾، خاصة في الشؤون الخارجية. وعلى الرغم من التقارب بين الطرفين، فإن النظام الحاكم في الجزائر يحتفظ في ذاكرته بدعم زعيم حركة النهضة التونسية، راشد الغنوشي، للجهة الإسلامية للإيقاد في عام 1994، كما تحضر المخاوف من التجربة مع الإسلاميين ومن ادعاءات أنّهم يمكن أن يستخدموا الديمقراطية لغرض التفرد بالحكم⁽⁷⁷⁾. وخلافاً للسلوك الرسمي الجزائري، دعت حركة مجتمع السلم، وهي القوة الحزبية الثالثة في البلاد، إلى دعم المؤسسات الشرعية في تونس، ودانت الانقلاب ووصفته بأنه إفشالٌ ممنهج للانتقال الديمقراطي في تونس⁽⁷⁸⁾.

توازن الجزائر بين مكاسب عدم معارضة إجراءات قيس سعّيد الاستثنائية وتحولها إلى قاعدة للحكم في تونس، وهو ما يُعدّ، في الأمل، بتألف في شكل النظام السياسي بين الجارتين، وشاهد ذلك تصريح تبون "بأنّ الأزمة القائمة في تونس ترجع إلى كونها اختارت نظاماً لا يتماشى مع تركيبة العالم الثالث"؛ وبين تكاليف الخشية من أن تتحوّل تونس إلى حليف

74 علي ياحي، "الوضع في تونس يشغل الجزائر رسمياً وشعبياً"، اندبندنت عربية، 2021/7/28، شوهد في 2021/8/14، في: <https://bit.ly/3g3WX7M>

75 International Crisis Group, p. 20.

76 عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية"، في: نيفين مسعد (محرر)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 81.

77 International Crisis Group, p. 20.

للإمارات، وما قد يعنيه ذلك من تداعيات على الوضع الليبي بما في ذلك تقويض للعملية السياسية هناك وتعزيز مواقع اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ومن ثم تعزيز النفوذ الإماراتي في شمال أفريقيا⁽⁷⁹⁾.

مصر والإمارات والسعودية: تأييد الانقلاب

احتفى نظام الحكم في مصر بما حدث في تونس، واعتبر ذلك بمنزلة انتصار للنموذج المصري. وأعلنت الرئاسة المصرية أنها اتفقت مع الجزائر على تقديم الدعم الكامل إلى الرئيس التونسي، وأن قراراته هي بمنزلة إعلاء لقيم الديمقراطية والدستور والمؤسسات. ولنظام السيسي مصلحة في دعم نظام رئاسي قوي تمنح فيه مساحة صغيرة للمعارضة، كما أن بناء تحالف عربي مناهض للديمقراطية تحت مسمى مناهضة الحركات الإسلامية يُعدّ في صميم مصلحة القاهرة منذ انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013⁽⁸⁰⁾. لقد أنتجت تونس مجلساً منتخباً تمكّن من صوغ أكثر الفوائد السياسية ليبرالية في العالم العربي في الوقت الذي أطاح انقلاب عسكري أول رئيس منتخب في مصر.

عقب الانقلاب، اجتمع سعيّد بالمستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي، أنور قرقاش الذي نقل دعم أبوظبي ما اعتبره "أجندة إيجابية"⁽⁸¹⁾، كما عبّر وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان بن عبد الله آل سعود عن احترام المملكة لقرارات سعيّد التي تُعدّ "أمراً سيادياً"⁽⁸²⁾. يتضح أنّ السعودية والإمارات أيدتا بقوة إجراءات سعيّد الانقلابية، وسبق أن شهدت تونس محاولات إقليمية لزعة النظام الديمقراطي؛ وقد أفادت تقارير صدرت في أيار/ مايو 2020 أنّ الاستخبارات التركية أبطت محاولة انقلاب إماراتية في تونس، حيث خرجت مجموعة من المتظاهرين تطلق على نفسها مسمى "جماعة الإنقاذ" للتنديد بحركة النهضة وانحيازها إلى المحور القطري-التركي، واكتُشف لاحقاً أنّها مجموعة ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، يديرها مقيمون في الإمارات⁽⁸³⁾. ومثلما استخدمت الرياض وأبوظبي حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لإثارة الغضب ودفع البلد إلى مزيد من الفوضى، احتفى

79 Sami Hamdi, "Algeria Fears Tunisia Becoming an '8th Emirate' of the UAE," *Inside Arabia*, 11/8/2021, accessed on 12/8/2021, at: <https://bit.ly/2VPPPvV>

80 Mohamed Saied, "Cairo Backs Tunisian President's Actions against Brotherhood," *Al-Monitor*, 10/8/2021, accessed on 13/8/2021, at: <https://bit.ly/2UoHaZM>

81 "UAE Says it Supports Tunisian President's Decisions," *Reuters*, 7/8/2021, accessed on 20/8/2021, at: <https://reut.rs/2W6jBFw>

82 "Saudi Arabia Affirms its Confidence in Tunisian Leadership," *Reuters*, 27/7/2021, accessed on 20/8/2021, at: <https://reut.rs/3z5fGr8>

83 Robert Inlakesh, "Tunisia's Instability and Coup Are Backed by the UAE, Saudi," *Middle East Monitor*, 30/7/20, accessed on 12/8/2021, at: <https://bit.ly/3sIRle7>

إعلام الدولتين باستخدام قيس سعّيد الدستور للانفراد بالسلطة⁽⁸⁴⁾. لذلك، يبدو أنّ "حكام مصر والإمارات والسعودية لديهم المزيد ليحتفوا به؛ إذ إنّ توظيف سعّيد للدستور، ومدّحه سابقًا للدكتاتورية المصرية، أشار من البداية إلى أنه يخطّط لإزالة أي عقبات تعترض طريقه للانفراد بالسلطة"⁽⁸⁵⁾.

موقف قطر وتركيا: البحث عن مخرج من الأزمة

يمكن فهم موقف قطر من انقلاب سعّيد في إطار دعمها مسيرة الديمقراطية في المنطقة؛ إذ أعربت وزارة الخارجية القطرية عن أملها في أن يسود صوت الحكمة ويُرسّخ حكم القانون مرّةً أخرى؛ وفي اتصال مع سعّيد، أشار أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إلى ضرورة تجاوز الأزمة السياسية وأن تنتهَج مختلف الأطراف طريق الحوار لتثبيت المؤسسات وتكريس حكم القانون⁽⁸⁶⁾. لكن قطر تجنّبت استخدام مصطلح انقلاب، كما أنها تجنبت إصدار أي تعليقات أو مواقف رسمية إضافية.

أما تركيا، فقد أبدت حرصًا على الحفاظ على قنوات الاتّصال مفتوحة واتباع نهج دبلوماسي لتشجيع استمرار العملية الديمقراطية في تونس، وعلى الرغم من أنّ حزب العدالة والتنمية وصف إجراءات سعّيد بالانقلاب، فإنّ الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته، مولود جاويش أوغلو ابتعدا عن توظيف هذا المصطلح؛ وفي اتصال له بنظيره التونسي، شدّد أردوغان على أنّ من المهمّ لتونس أن يواصل البرلمان مهماته على الرغم من الضّباب، وعلى ضرورة التواصل بين الرئيس والبرلمان بما يسمح بالعودة إلى حياة ديمقراطية طبيعية⁽⁸⁷⁾.

رابعًا: ترسيخ الانقلاب تمهيدًا للاستفتاء على الدستور

في خضمّ تصاعد الأصوات المحذرة من عودة البلاد إلى الحكم الفردي، وتوسّع الحراك الاحتجاجي الميداني، وفي ظل مصاعب اقتصادية واجتماعية متفاقمة، أعلن سعّيد، في 22 أيلول/ سبتمبر 2021، مواصلة العمل بالإجراءات التي اتخذها في 25 تموز/ يوليو، وأصدر

84 ينظر المبحث الخامس من هذا التقرير.

85 "Crackdown in Tunisia: The Death of a Young Democracy?" *The Week*, 5/8/2021, accessed on 13/8/2021, at: <https://bit.ly/2Xmk7Qe>

86 "Qatar Emir Appeals to All Parties in Tunisia Political Crisis to Pursue Dialogue," *Reuters*, 28/7/2021, accessed on 15/8/2021, at: <https://reut.rs/3keOsbe>

87 Ragip Soylu, "Tunisia: Why Turkey Hasn't Called Kais Saied's Power Grab a Coup," *Middle East Eye*, 16/8/2021, accessed on 13/8/2021, at: <https://bit.ly/3kfh0Bj>

الأمر الرئاسي 117 الذي علق بموجبه معظم فصول الدستور، وتولّى السلطتين التشريعية والتنفيذية بنفسه، وألغى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، وتولى إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالنظام.

الأمر الرئاسي 117: تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية في يدي الرئيس⁽⁸⁸⁾

جاء الأمر الرئاسي 117 في أربعة أبواب؛ تعلق الباب الأول منها بالأحكام العامة التي تخص "الإجراءات الاستثنائية"، بينما تناول الباب الثاني "التدابير الخاصة بالسلطة التشريعية"، وخصص الباب الثالث لـ "التدابير الخاصة بممارسة السلطة التنفيذية"، أما الباب الرابع، فقد ورد في شكل "أحكام ختامية". أكدت ديباجة الأمر الرئاسي أن "الشعب التونسي عبّر، في أكثر من مناسبة، عن رفضه للآليات المتعلقة بممارسة السيادة وطرق التعبير عنها"، وأن "دواليب الدولة تعطلت وصار الخطر لا داهماً، بل واقعاً، وخاصة داخل مجلس نواب الشعب"، بينما أكد الباب الأول من الأمر تواصل إجراءات 25 تموز/ يوليو⁽⁸⁹⁾، في خصوص تعليق اختصاصات مجلس النواب ورفع الحصانة عن أعضائه، وأضيف إليها وقف المنح والامتيازات المسندة إلى رئيس المجلس وأعضائه.

وبناءً على تواصل تعليق اختصاصات مجلس النواب، أحال الأمر الرئاسي، في بابه الثاني، مهمة إصدار النصوص ذات الصبغة التشريعية إلى رئيس الجمهورية الذي يصدرها في شكل "مراسيم رئاسية" ويختتمها ويأذن بنشرها "بعد مداولة مجلس الوزراء". وتتعلق المراسيم الرئاسية بجميع المجالات والاختصاصات؛ كالعدالة والإعلام والأحزاب والنقابات والجيش والأمن والتعليم والصحة والأحوال الشخصية والعقوبات المالية والانتخابات والبيئة والوظائف والسلطات المحلية والهيئات الدستورية، وغيرها؛ وهي مراسيم "لا تقبل الطعن بالإلغاء".

وفي الباب الثاني المتعلق بممارسة السلطة التنفيذية، أسند سعيّ إلى نفسه "تمثيل الدولة وضبط سياستها العامة واختياراتها الأساسية"، و"القيادة العامة للقوات المسلحة"، و"إحداث وحذف وتعديل الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها"، و"إقالة أعضاء الحكومة"، و"التعيين والإعفاء في جميع الوظائف"، أما في حال شغور منصب رئيس الجمهورية، فقد نص الأمر الرئاسي على أن رئيس الحكومة يتولّى مهمات الرئاسة، وإذا حصل لرئيس الحكومة مانع، فإن الأمر يفوض إلى وزير العدل. أما الحكومة، فتمثّل مهمتها في "السهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية"، وهي مسؤولة أمامه دون غيره.

88 ينظر: "تونس: الرئيس يستكمل انقلابه على الدستور ويخاطر بأزمة وطنية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/9/28، شوهد في 25/7/2022، في: <https://bit.ly/3yYJDu6>

89 ينظر: "الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه...".

وفي خصوص الدستور، نص الأمر الرئاسي على تعطيل العمل بجميع الفصول باستثناء "التوطئة والباين الأول والثاني منه، وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذا الأمر الرئاسي"، كما نص على "إلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين"، وعلى "تولي الرئيس إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي"⁽⁹⁰⁾.

يصادر هذا الأمر الرئاسي، انتقل سعيّ إلى مرحلة جديدة، عنوانها تركيز جميع السلطات التنفيذية والتشريعية بين يديه. وعلى الرغم من أنه لم يعلن حينها، رسمياً، عن حلّ البرلمان وإلغاء الدستور، فإن تفاصيل الأمر الرئاسي، في جوهرها، تعليق صريح للعمل بمعظم فصول الدستور، وإقامة نظام حكم رئاسوي، لا علاقة له بدستور عام 2014 الذي يوزع السلطات بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والبرلمان، بينما بقي تأكيد الحفاظ على توطئة الدستور وبابيه الأول والثاني لا قيمة سياسية له؛ إذ يتعلق هذا الجزء من الدستور بمسائل من قبيل مدنية الدولة ودينها وحدودها وعلمها ومهماتها؛ وهي، في جُلّها، مسائل محسومة ومكررة في جميع الدساتير السابقة منذ الاستقلال. وفي الأحوال كلها، وبحكم الأمر الواقع، فإن الأمر الرئاسي 117، في جوهره، كان إعلاناً دستورياً مؤقتاً يطوي صفحة دستور عام 2014.

في السياق ذاته، أشرّ قرار مواصلة تجميد اختصاصات البرلمان إلى أجل غير مسمى، وتولي الرئيس سعيّ جميع مهمات السلطة التشريعية، وإلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين، وتشكيل لجنة تعمل تحت إشرافه لإعداد مشاريع التعديلات الدستورية، على أن حلّ البرلمان بات أمراً واقعاً.

ونتيجة ذلك، شهدت مواقف الفاعلين السياسيين من الانقلاب تحولات ظاهرة، منذ 25 تموز/ يوليو 2021؛ إذ تراجع بعض الأحزاب عن دعمه الرئيس، بينما تحولت مواقف أحزاب ومنظمات أخرى من الدعم المطلق إلى دعم مشروط بوضع خريطة طريق والحفاظ على المكاسب التي تحققت منذ الثورة. ويبدو موقف حزب التيار الديمقراطي الأكثر تدرّجاً من التأييد إلى المعارضة، وصولاً إلى وصف خطوة الرئيس الأخيرة بالانقلاب. فقد وقّع الحزب، في 23 أيلول/ سبتمبر 2021، بياناً مشتركاً مع أحزاب "الجمهوري" و"التكتل الديمقراطي" و"آفاق تونس" اعتبر فيه سعيّ "فاقداً للشريعية بخروجه عن الدستور"، وأن "كل ما بني على هذا الأساس باطل، ولا يمثل الدولة التونسية وشعبها ومؤسساتها"، محملاً إيّاه "مسؤولية كل التداعيات الممكنة لهذه الخطوة الخطيرة"⁽⁹¹⁾.

كما أصدرت أحزاب "الاتحاد الشعبي الجمهوري" و"حراك تونس الإرادة" و"حزب الإرادة الشعبية" و"حركة وفاء" بياناً مشتركاً، في 22 أيلول/ سبتمبر 2021، أعلنت فيه تشكيل "الجبهة

90 ينظر: رئاسة الجمهورية التونسية، "أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021 مؤرّج في 22 سبتمبر 2021 يتعلق بتدابير استثنائية"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2021/9/22، العدد 86 (2021/9/22)، شوهذ في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/2Zi3xkl>

91 "بيان مشترك"، صفحة "التيار الديمقراطي" على فيسبوك، 2021/9/23، شوهذ في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/2ZndaiS>

الديمقراطية" لـ "تنسيق جهودها في مواجهة انقلاب قيس سعيّد"، مؤكدة أن "شاغل منصب رئاسة الجمهورية التونسية أصبح فاقداً للشرعية بعد الإجراءات الجديدة التي أعلنها وتؤكد بها خروجه عن الدستور وتمرده على القانون"⁽⁹²⁾.

وعدّت حركة النهضة الإجراءات الأخيرة التي عمد إليها الرئيس "نزوعاً واضحاً نحو حكم استبدادي مطلق وانقلاباً سافراً على الشرعية الديمقراطية وعلى مبادئ الثورة التونسية وقيمتها"، وأن "هذا التمشي غير الدستوري يضيف إلى أزمات البلاد المعقدة أزمة شرعية الحكم بما يهدد كيان الدولة التونسية ووحدها ويدفع بالبلاد إلى منطقة مخاطر عالية غير مسبوقة في تاريخ تونس"⁽⁹³⁾.

أما الاتحاد العام التونسي للشغل، وإن تواصل موقفه المتحفظ من قرارات الرئيس، فإن تحوُّلاً لافتاً بدا في بيان مكتبه التنفيذي الصادر في 24 أيلول/ سبتمبر 2021؛ إذ نبّه إلى "مخاطر تجميع السلطات في يد رئيس الدولة في غياب الهياكل الدستورية التعديلية"، معتبراً "تعديل الدستور والقانون الانتخابي شأناً يخصّ جميع مكونات المجتمع من هياكل الدولة ومنظمات وجمعيات وأحزاب وشخصيات وطنية"، رافضاً "احتكار رئيس الجمهورية التعديل"، معتبراً ذلك "خطرًا على الديمقراطية"⁽⁹⁴⁾.

في مقابل ذلك، جددت خمسة أحزاب صغيرة ذات مرجعية قومية، بينها حركة الشعب وحركة البعث والنيار الشعبي، تأييدها للرئيس وأثنت على مرسومه الأخير الذي وصفته بـ "الخطوة الهامة في اتجاه تجذير خيار القطع مع عشية الخراب والدمار والفساد والإفساد ومع خيارات حكومات لم تكن سوى واجهة لحكم بارونات المافيا بقيادة حركة النهضة وحلفائها"، داعية "القوى التقدمية والوطنية إلى الانخراط في مسار تصحيح الثورة التي انخرقت بأهدافها الأطراف التي حكمت البلاد طيلة العشرية الأخيرة"⁽⁹⁵⁾.

وإلى جانب الأحزاب والمنظمات، ظهر فاعل جديد تمثل في حراك مواطني مدني؛ تحت مسمى "مواطنون ضد الانقلاب"، دعا إلى وقفة احتجاجية وسط العاصمة، رفع خلالها شعارات منددة بالرئيس وقراراته وداعية إلى العودة إلى المسار الدستوري ومنبّهة إلى مخاطر الحكم

92 "إعلان تأسيس الجبهة الديمقراطية"، صفحة "حراك تونس الإرادة" على فيسبوك، 2021/9/23، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/2Y3fz8t>

93 "حركة النهضة ترفض تعليق دستور الجمهورية وتعويضه بتنظيم مؤقت للسلطات"، حركة النهضة، 2021/9/24، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/2WbcH23>

94 "بيان المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل"، الاتحاد العام التونسي للشغل، 2021/9/24، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3i50cNq>

95 "بيان مشترك"، صفحة "حركة الشعب" على فيسبوك، 2021/9/24، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3m1JzCO>

الفردى الاستبدادى. ولم يقتصر الحراك الميدانى على العاصمة؛ إذ شهدت مدن أخرى وسط البلاد وجنوبها وقفات احتجاجية ومسيرات رافضة لقرارات الرئيس⁽⁹⁶⁾.

وقد نأى حراك "مواطنون ضد الانقلاب" بنفسه عن أي عنوان حزبي أو أيديولوجي؛ وعلى الرغم من المشاركة الواضحة لقواعد بعض الأحزاب؛ على غرار حركة النهضة، فإن مجمل المشاركين كانوا من الأكاديميين والحقوقيين والمحامين والمدوّنين والمثقفين. وساهمت الأزمة الداخلية التي تشهدها حركة النهضة؛ من خلال تذبذب موقفها من الانقلاب على الدستور واستقالة أكثر من مئة من قادتها ومنتسبيها⁽⁹⁷⁾ وحالة الوهن التي أصابت قدراتها التنظيمية، في تحفّف الشارع المعارض للرئيس من ثنائية الاستقطاب بين النهضة والرئيس، التي روّجتها بعض وسائل الإعلام المحلية والعربية.

بعد إصدار الأمر الرئاسي عدد 117، عين سعّيد، في 29 أيلول/ سبتمبر 2021، نجلاء بودن رئيسةً للحكومة بعد أكثر من شهرين من الفراغ الذي تلا إقالة حكومة المشيشي. وترافق التعيين مع إعلان خريطة طريق تتضمن تنظيم "استشارة إلكترونية" وتشكيل لجنة لصياغة مشروع دستور وقانون انتخابي وإجراء استفتاء، وصولاً إلى تنظيم انتخابات برلمانية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2022. ومنذ إعلان خريطة الطريق، توالى المراسيم والأوامر الرئاسية التي استهدف، جلّها، الهيئات الدستورية والتعديلية القائمة بالحلّ والتفكيك والتطويع، وتجميع السلطات في يدي الرئيس، كما تسارعت إجراءات التضييق على الحقوق والحريات وتوظيف الإدارة والمؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية لاستهداف الخصوم السياسيين.

حكومة بودن: صلاحيات محدودة في مواجهة استحقاقات كبرى

جاء تعيين سعّيد بودن رئيسةً للحكومة التي تولّى بنفسه اختيار أعضائها، بعد أيام من إصدار الأمر الرئاسي عدد 117 لعام 2021 الذي ينص على أن الحكومة "تسهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية"، وعلى أنها "مسؤولة عن تصرفها أمام رئيس الجمهورية"⁽⁹⁸⁾. ولم تُعرّف لبودن وفريقها الحكومي أي سيرة تذكّر، سواء في العمل السياسي أم الإداري، قبل تسميتهم في مناصبهم. ويبدو أن هذا الأمر على علاقة بمزاج الرئيس سعّيد الذي واطب على تعيين مسؤولين من دون سيرة سياسية أو نضالية أو إدارية، وتحاشى ضم الشخصيات ذات الإرث السياسي إلى فريقه

96 "مظاهرات حاشدة في العاصمة التونسية مناوئة لإجراءات الرئيس قيس سعّيد"، الجزيرة نت، 2021/9/26، شوهد في 2022/7/25، <https://bit.ly/3IYhYmt>، في:

97 "تونس: استقالة أكثر من 100 قيادي في النهضة احتجاجًا على الخيارات السياسية الخاطئة لقيادة الحزب"، فرانس 24، 2021/9/25، شوهد في 2022/7/25، <https://bit.ly/2WdGPTl>، في:

98 ينظر: الفصلان 17 و18 من الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021، في: رئاسة الجمهورية التونسية، "أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021...".

الرئاسي أو الحكومي؛ وهو نفسه الرجل الدخيل على المشهد السياسي التونسي، الذي يفتقر إلى أي ماضٍ نضالي أو تجربة سياسية.

منع الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021، الذي يُعدّ بمنزلة الإعلان الدستوري، عن حكومة بouden أي اجتهاد خارج إرادة الرئيس وتوجيهاته. فهو الذي يعيّن الحكومة ويمنحها الثقة ويعزل أعضائها ويضع برنامج عملها ويشرف على مجالسها؛ ما يجعلها فريقيًا من التقنيين وأعدوان التنفيذ، وينزع عنها صفة "الحكومة السياسية". وبناء عليه، يصبح الحديث عن "حكومة بouden" غير موضوعي، فهي، في الواقع، "حكومة سعيّد".

تسلّمت نجلية بouden وفريقيها الحكومي مهماتهم في ظرف اقتصادي واجتماعي صعب، سادته تفاقم الأزمات التي تشهدها البلاد. وعلى الرغم من أن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية في تونس هيكلية ومزمنة وتمتد أسبابها إلى عقود سابقة، كما أشار إليه هذا التقرير، فإن الغموض الذي ساد مآلات المشهد في إثر الانقلاب على الدستور ومواجهة سعيّد الأزمة بإجراءات شعبية، عوامل ساهمت في المزيد من التدهور في المؤشرات الاقتصادية.

واجهت بouden، حال تعيينها، ملفات ثقيلة، من بينها الخلل الشديد الذي تعانيه الميزانية العامة للدولة التي أقرها سعيّد بمرسوم رئاسي قبل تعيينها، ما يتطلّب تعبئة موارد عاجلة لا تقل عن 8.5 مليارات دينار (2.7 مليار دولار)⁽⁹⁹⁾ بحسب أكثر الاحتمالات تفاؤلاً؛ إذ بنى سعيّد ميزانيته على توقعات غير مضمونة؛ بينها تحصيل مداخيل بقيمة خمسة وثلاثين مليار دينار (11 مليار دولار تقريباً) من الجباية، وما يقارب نصف المليار دينار من الهبات؛ وهي أرقام لم يسبق تحصيلها من قبل، ويستبعد جل المراقبين تحقيقها في عام 2022⁽¹⁰⁰⁾.

لتغطية العجز الفادح في ميزانية عام 2022، مضافاً إليه العجز المتراكم من عام 2021، وجدت حكومة سعيّد نفسها أمام خيارات محدودة وصعبة؛ على رأسها رفع أسعار المحروقات بنسب عالية، وفي مناسبات متتالية، وطلب المساعدة من دول الخليج التي أبدت دعمها المسار الذي دشنته سعيّد في 25 من تموز/ يوليو 2021، والمساعدة بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض لا يقل عن 4 مليارات دولار، في مقابل تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية؛ من بينها خفض كتلة الأجور في القطاع العام، وتسريح الموظفين، ورفع الدعم عن السلع التموينية والمحروقات والماء والكهرباء، وخصخصة الشركات الحكومية⁽¹⁰¹⁾.

99 1 دولار أميركي يساوي 3.1 دنانير تونسية، وفق أسعار الصرف ليوم 2022/6/20.

100 ينظر: الفصلان 2 و3 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021، في: رئاسة الجمهورية التونسية، "أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021...".

101 ينظر: إيمان الحامدي، "تونس تستنجد بصندوق النقد: فخ الديون والإفلاس"، العربي الجديد، 2022/4/20، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3y6e5mR>؛ إيمان الحامدي، "تونس: إلغاء تدريجي لدعم الغذاء والمحروقات وإيقاف التوظيف في الحكومة"، العربي الجديد، 2022/6/4، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3y9RFkl>

أدى الغموض الذي وسم المشهد في إثر 25 تموز/ يوليو 2021 وضعف أداء المفاوضات التونسية ومحدودية صلاحياته إلى تعطل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي التي لم تسفر عن توقيع أي اتفاق حتى نهاية تموز/ يوليو 2022، وترافق ذلك مع فتور حماسة الأطراف الخليجية التي كان سعيّد يعوّل عليها، وخفض التصنيف الائتماني لتونس إلى "سي سي سي" (CCC)⁽¹⁰²⁾؛ وهو الخفض الذي قابله الرئيس سعيّد بردود شعبية ساخرة⁽¹⁰³⁾؛ ما أدى إلى تصاعد حدة الأزمة المالية والمعيشية وارتفاع نسب التضخم مع تدهور قيمة الدينار، في مقابل العملات الصعبة، وعجز الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها؛ إذ كسر الدولار حاجز الثلاثة دنانير لأول مرة، بينما شهدت الأسواق، في مناسبات متكررة، ندرة في المواد التموينية وارتفاعاً في أسعارها⁽¹⁰⁴⁾، كما شهدت أسعار المحروقات زيادة في أسعارها، في مناسبات متتالية؛ ما انعكس على أسعار الخدمات والمواد الاستهلاكية والصناعات.

لم تتوقف المصاعب الاقتصادية والاجتماعية لحكومة سعيّد عند الفشل في تعبئة موارد الميزانية، ولا في العجز عن كبح ارتفاع الأسعار وندرة السلع وتدهور قيمة الدينار؛ إذ شهدت علاقة الحكومة بالاتحاد العام التونسي للشغل توتراً وصل إلى حد إعلان الإضراب العام في القطاع العام. وعلى الرغم من أن الاتحاد العام التونسي للشغل أبدى ترحيبه بالإجراءات التي أعلنها سعيّد في 25 تموز/ يوليو 2021، وإن كان يتحفظ، كما أبدى استعداداً للمشاركة في حملة الاستفتاء، فإن الحكومة وجّهت مناشير إلى مختلف الإدارات تمنع، بمقتضاها، التفاوض مع النقابات على أي مطالب مالية أو مهنية إلاّ بترخيص من رئيسة الحكومة نفسها، كما تمّصت من تنفيذ اتفاقات سابقة تتعلق بالترفيغ في المرتبات والمنح لعدد من القطاعات.

من الواضح أن حكومة بون لا تملك أي مشروع سياسي، وليس بوسعها تقديم أي مبادرات، ولا القيام بأي اجتهادات، فهي فريق من التقنيين يقتصر دورهم على التسيير اليومي وفق رؤية الرئيس وتوجيهاته. وبناء عليه، فإن فشلها الواضح في تحقيق أي إنجازات تذكر في الملفات المطروحة أمامها يُعدّ أمراً متوقعاً منذ تعيينها. وعلى الرغم من أن إمكانية إجراء تعديل جزئي فيها أو تعويضها بحكومة أخرى يبقى أمراً وارداً، فإن ذلك لن يؤدي إلى انفراج يذكر في الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تمر بها البلاد في ظل سياق من الازدواج والشعبوية، وفي ظل انفراد الرئيس سعيّد بالقرار وتركيز جميع السلطات في يديه.

102 عائشة يحيايوي، "فيتش تخفض تصنيف تونس السيادي إلى "CCC"، وكالة الأناضول، 2022/3/18، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3zOYeu9>

103 "أمك صانفة.. جملة للرئيس التونسي قيس سعيّد تثير جدلاً"، أصوات مغربية، 2021/10/10، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3y6e02D>

104 عائشة الحامدي، "شح سلع أساسية: أحدث أزمات تونس المعيشية"، وكالة الأناضول، 2022/2/23، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3bkMax5>

حل مجلس النواب: الرئيس مشرّعًا ومنفّذًا

في 30 آذار/ مارس 2022، أصدر الرئيس سعّيد أمرًا رئاسيًا⁽¹⁰⁵⁾ يقضي بحل مجلس النواب، بعد يوم واحد من عقد المجلس جلسة، عبر تقنية الفيديو، ألغى فيها جميع المراسيم والأوامر التي أصدرها سعّيد منذ 25 تموز/ يوليو 2021. وكان سعّيد قد جمّد نشاطات المجلس ورفع الحصانة عن أعضائه منذ 25 تموز/ يوليو 2021، تاريخ الإعلان عما وصفه بالتدابير الاستثنائية. وعلى الرغم من أن قرار التجديد لا يختلف كثيرًا، في جوهره، عن الحلّ، فإن سعّيد صرح قبل اتخاذ قرار الحلّ بأيام قليلة أنه لم يعمد إلى هذا الخيار احترامًا منه للدستور الذي لا يمنح الرئيس صلاحية حل مجلس النواب، وهذا يعني التصريح بأنه قرر عدم احترام الدستور. وفي الحقيقة لم يحترم سعّيد الدستور منذ البداية. فالدستور عام 2014 لا يمنح رئيس الجمهورية صلاحية حل المجلس، ولا تجميد أعماله، ولا رفع الحصانة عن أعضائه. وعلى عكس ما ذهب إليه سعّيد بحل البرلمان، فإن الدستور ينص على أن المجلس يبقى في حالة انعقاد دائم في حال لجوء الرئيس إلى فرض "إجراءات استثنائية" وفق الفصل 80⁽¹⁰⁶⁾.

وكان سعّيد قد أصدر مرسومًا، قبل حلّ مجلس النواب بستة شهور، أسند فيه إلى نفسه جميع الاختصاصات التشريعية الممنوحة للبرلمان بموجب دستور عام 2014، من خلال "إصدار النصوص ذات الصبغة التشريعية في شكل مراسيم يختمها رئيس الجمهورية ويأذن بنشرها في الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية) للجمهورية التونسية"⁽¹⁰⁷⁾. كما حظن جميع مراسيمه من الطعن أو الإلغاء⁽¹⁰⁸⁾؛ ما يعني، عمليًا، أن البرلمان لم يكن يؤدي أي وظيفة تشريعية أو رقابية منذ الانقلاب على الدستور، وأن إصدار مرسوم بحلّه نهائيًا كان مجرد ردة فعل من سعّيد على عقد الجلسة الافتراضية التي ألغى فيها المجلس، بالأغلبية، جميع المراسيم والأوامر والإجراءات الصادرة عنه منذ الانقلاب.

وبتجميد اختصاصات مجلس النواب ورفع الحصانة عن أعضائه وقطع مرتباتهم، ثم حلّه نهائيًا، يصبح الرئيس سعّيد الجهة الوحيدة المخولة بإصدار التشريعات وتنفيذها، بسلطته المطلقة التي لا يجوز الطعن فيها أمام أي جهة أخرى. وبذلك يجمع بين يديه السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية؛ فهو الذي يصدر التشريعات في شكل مراسيم، وهو الذي يحولّها إلى إجراءات تنفّذها الحكومة التي يُعيّن وزراءها ويعفيهم ويراقب عملهم ويرأس مجلس الوزراء.

105 رئاسة الجمهورية التونسية، "الأمر الرئاسي عدد 309 لسنة 2022"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 35 (2022/3/30).

106 تنص المادة 80 من دستور الجمهورية التونسية على أنه "... يجب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الأجل، ويُعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب، كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة".

107 ينظر: الباب الأول من المرسوم عدد 117 لسنة 2022 المؤرخ في 22/9/2022 والمتعلق بتدابير استثنائية، في: رئاسة الجمهورية التونسية، "أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021...".

108 ينظر: الفصل 7 من الباب الثاني من المرسوم عدد 117 لسنة 2022، في: المرجع نفسه.

معركة تطويع القضاء

شملت معركة سعّيد لتطويع القضاء خطّي مواجهة أساسيين: المجلس الأعلى للقضاء والقضاة أنفسهم.

حل المجلس الأعلى للقضاء

أصدر الرئيس سعّيد، في 12 شباط/ فبراير 2022، مرسوماً يتعلق بإحداث المجلس الأعلى للقضاء المؤقت⁽¹⁰⁹⁾، الذي قام، بمقتضاه، بحل المجلس الأعلى للقضاء المنتخب بموجب القانون الأساسي الصادر في عام 2016. ووفق المرسوم الصادر عنه، منح سعّيد نفسه صلاحية تعيين جميع أعضاء المجلس الجديد بأمر رئاسي، كما منح نفسه صلاحية "الاعتراض على تسمية أو تعيين أو ترقية أو نقل كل قاضي" من القضاة⁽¹¹⁰⁾. وبرر سعّيد مرسومه بتلاعب بعض القضاة بالملفات وطمس معالمها، بما فيها ملفات الاغتيالات والإرهاب والتواطؤ مع المجرمين والتورط في الفساد وبيع المناصب بناء على الولاءات والحصول على رشاشي بـ "مليارات المليارات"، واصفاً إيّاهم بـ "الحشرات" و"الخونة" وبنعوت أخرى مشينة، ومعتبراً أن مكانهم المناسب ليس كرسي القضاء، بل قفص الاتهام⁽¹¹¹⁾.

لم يبدأ هجوم سعّيد ضد القضاء بحل المجلس الأعلى للقضاء المنتخب واستبداله بمجلس معين من طرفه، بل منذ اللحظة الأولى للانقلاب على الدستور في 25 تموز/ يوليو 2021، حين أعلن تولي النيابة العمومية قبل أن يتراجع عن قراره تحت ضغط المجلس الأعلى للقضاء، غير أن تراجعها حينها لم يمنعه من المواظبة على الهجوم على القضاة واتهامهم بالفساد والتلاعب بالملفات، والتذكير، في أكثر من مناسبة، بأن القضاء ليس سلطة مستقلة، بل مجرد وظيفة كسائر وظائف الدولة، لا دور له سوى تطبيق القوانين والتشريعات؛ وهي في الحالة التونسية الراهنة المراسيم التي يصدرها سعّيد نفسه. ويلاحظ أن هجمات سعّيد على القضاء تتصاعد كلما أصدرت دوائر قضائية أحكاماً بإخلاء سبيل موقوفين من المعارضة، أو وقف المتابعات وإقامة الجبرية ضدهم، على غرار وزير العدل الأسبق، النائب نور الدين البحيري، ورئيس "ائتلاف الكرامة"، النائب سيف الدين مخلوف⁽¹¹²⁾.

109 رئاسة الجمهورية التونسية، "المرسوم عدد 11 لسنة 2022 مؤرخ في 2022/2/12 يتعلق بإحداث المجلس الأعلى للقضاء المؤقت"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 16 (2022/2/16).

110 ينظر: الفصل 19 من المرسوم عدد 11 لسنة 2022، في: المرجع نفسه.

111 "كلمة الرئيس قيس سعّيد أثناء زيارته مقر وزارة الداخلية"، صفحة "رئاسة الجمهورية التونسية" على فيسبوك، 2022/2/6، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3aUH6lc>

112 ينظر: "تونس: تصاعد حدة القمع الأمني يكشف عمق مأزق الرئيس"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022/1/24، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3aUfeEK>

لم تقتصر هجمات سعّيد على القضاة، طوال ستة شهور، على كيل التّهم إليهم ووصفهم بنعوت مشينة، فقد أصدر في 19 كانون الثاني/ يناير 2022، مرسوماً ينص على "وضع حد للمنح والامتيازات المخولة لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء"⁽¹¹³⁾.

هكذا، وبحل المجلس الأعلى للقضاء المنتخب وفق الدستور وتعويضه بمجلس عيّنه سعّيد، وبتعديل تراتيب تسمية القضاة وعزلهم ونقلهم لتكون، جميعها، رهن رغباته بعيداً عن أي رقابة أو طعن، صار الرئيس سعّيد، عملياً، رئيساً للسلطة القضائية ومتحكماً فيها، إضافة إلى رئاسته السلطة التنفيذية وتوليّه مهمات السلطة التشريعية من خلال إصدار المراسيم بعد حل البرلمان، ليكون حاكماً مطلقاً للبلاد، يستحوذ على جميع السلطات والمؤسسات والهيئات.

وبصرف النظر عن المريرات التي ساقها سعّيد للترويج لقرار حل المجلس الأعلى للقضاء، فإنه يدرك أن وجود هياكل تضمن حدّاً من استقلالية القضاء سيكون عقبة أمامه، من شأنها أن تكبح رغبته الجامحة في تصفية خصومه بطرائق شتى؛ بما فيها توظيف المؤسسات الأمنية والقضائية والإدارية، وفي المضيّ في هدم جميع مخارج عشرية الانتقال الديمقراطي ومؤسساته.

عزل القضاة

بعد ما يقارب الأربعة شهور من حل المجلس الأعلى للقضاء المنتخب وفق الدستور واستبداله بمجلس معيّن من طرفه، بدا للرئيس سعّيد أن هذا القرار لم يكن كافياً لتطويع القضاة لرغباته؛ إذ واصل بعض الدوائر الإفراج عن موقوفين متّهمين بمعارضة الرئيس، كما بدت دوائر أخرى غير متحمسة للزج بنفسها في ملفات ذات صبغة سياسية على غرار القضية المرفوعة ضد النواب الذين حضروا جلسة برلمانية عبر تقنية الفيديو، في 30 آذار/ مارس 2022، حيث قرر القضاء عدم احتجازهم، في حين طالب سعّيد بمحاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى والتآمر على أمن الدولة ومحاولة قلب نظام الحكم؛ وهي تهمة تصل عقوبتها إلى الإعدام⁽¹¹⁴⁾.

ونظراً إلى المقاومة التي أبداها بعض القضاة وهياكلهم المهنية في مواجهة محاولات تطويعهم في الصراع السياسي الذي تشهده البلاد، وعجز المجلس المعيّن عن تحقيق تقدّم يذكر في هذا الاتجاه، بادر سعّيد إلى تنقيح المرسوم الذي أنشئ بموجبه المجلس

113 ينظر: صفحة "رئاسة الجمهورية التونسية" على فيسبوك، 2022/1/19، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3tuNljp>

114 ينظر: "تحدّث عن محاولة انقلابية.. الرئيس التونسي يعلن حل البرلمان بعد إقرار النواب قانوناً يلغي الإجراءات الاستثنائية"، الجزيرة نت، 2022/3/30، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3Oj54GB>

الأعلى للقضاء المعين، وأضاف إليه فضلاً يجيز له عزل أي قاضٍ يشاء "بناءً على تقرير معمل من الجهات المخولة"⁽¹¹⁵⁾، وأتبعه بأمر رئاسي بعزل 57 قاضياً.

شملت قائمة القضاة المعزولين: يوسف بوزاخر (رئيس المجلس الأعلى للقضاء المنتخب وفق الدستور)⁽¹¹⁶⁾، والبشير العكرمي الذي أشار، في أكثر من مناسبة، إلى تعرّضه لضغوطات لتوظيف قضية اغتيال السياسي اليساري شكري بلعيد ضد أطراف سياسية⁽¹¹⁷⁾، والناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية في تونس، سفيان السليطي الذي يتابع هو الآخر قضايا الاغتيالات السياسية، وخيرة بن خليفة التي صرّحت برفضها تدخلًا من أفراد من عائلة الرئيس لتحويل وجهة قضايا والتلاعب بعدد من الملفات⁽¹¹⁸⁾.

وبرر سعيّ قرار عزل القضاة في كلمة ألقاها في مجلس الوزراء، بارتكاب جرائم من قبيل تغيير مسار قضايا والتورط في الفساد والارتشاء وتعطيل التبّيع في ملفات إرهابية وفي ملف "الجهاز السري لحركة النهضة" وخرق الإجراءات وارتكاب إخلالات في أداء الوظيفة والتهريب والزنا⁽¹¹⁹⁾. ولم تخلُ الحرب التي أعلنها سعيّ على القضاء، منذ الانقلاب على الدستور، من الخطاب الشعبي؛ إذ أشار في بلاغ رسمي لرئاسة الجمهورية إلى المرتب الذي يتقاضاه أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والامتيازات المسندة إليهم؛ وهي امتيازات تسند إلى جميع المسؤولين والجهويين والمركزيين في مختلف الوزارات وليست حكراً على أعضاء المجلس؛ وهو خطاب شعبي يستغل غضب الفئات الشعبية في مجتمع يمر بضائقة اقتصادية متفاقمة.

أما في خصوص تبرير عزل القضاة، فقد أشار سعيّ إلى أن أحد القضاة تلعاب بأكثر من ستة آلاف ملف إرهاب مطروح عليه؛ وهو عدد يستحيل أن ينظر فيه قاضٍ واحد، ولو استمر في العمل على هذا الملف، دون سواه، سنوات عديدة؛ بينما وجّه تهمة الزنا إلى قاضية وتولّت صفحاتٍ مقرّبة منه نشر محاضر أمنية وتقارير طبية مشكوك في صدقيتها؛ وهو اتهام مثير وقابل للتداول بالنظر إلى ثقافة المجتمع التي تنزل مثل هذه "الشبهات" ضمن "المحظور الاجتماعي".

115 رئاسة الجمهورية التونسية، "مرسوم عدد 35 لسنة 2022 مؤرّخ في 1 جوان 2022 يتعلّق بإتمام المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرّخ في 12 فيفري 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 63 (2022/6/1).

116 محمد علي الشتيوي، "رئيس المجلس الأعلى للقضاء في تونس لـ 'عربي بوست': القضاء سلطة وليس وظيفة، وقيس سعيّ يريد قضاة خارج الدستور"، عربي بوست، 2022/1/31، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3yizZsg5>

117 ينظر: "قاص تونسني لـ 'عربي 21': الغرب كرمني وقضاء بلادي يحاكمني"، عربي 21، 2022/2/3، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3tBBIXg>

118 ينظر: "قاضية تونسية تتهم شقيقة زوجة قيس سعيّ بالتسبب في عزلها بعدما رفضت طلباً لها"، الجزيرة نت، 2022/6/4، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3b0S4N2>

119 "إشراف رئيس الجمهورية قيس سعيّ على اجتماع مجلس الوزراء"، صفحة "رئاسة الجمهورية التونسية" على فيسبوك، 2022/6/1، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3xQpVLU>

وعلى الرغم من أن عددًا محدودًا من القضاة المعزولين تحوم حولهم شبهات فساد وسبق للهيئات الرقابية في وزارة العدل أن أجرت تحريات بشأنهم، فإن تصفية الحسابات بدت واضحة، من خلال استهداف أسماء بعينها أبدت حرصها على استقلال السلطة القضائية، وعارضت مخطط الرئيس بتحويل القضاة إلى مجرد موظفين يعملون بتعليماته ويجري توظيفهم لمصالحه في الصراع السياسي الذي تشهده البلاد.

قوبلت حملة التصفية هذه بدخول القضاة في إضراب مطّول عن العمل؛ وهو الأول من نوعه الذي يقوم به القضاة احتجاجًا على التدخل في عملهم وللمطالبة بالحفاظ على استقلالية القضاء، ورفض هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية. وأول مرة، أجمعت مختلف الهياكل المهنية للقضاة، بكل أصنافهم، على الانخراط في هذه الحركة الاحتجاجية.

وعلى غرار ردات فعله على الحركات الاحتجاجية الأخرى، قابل سعّيد إضراب القضاة بالتهجم عليهم ووقف مرتباتهم والتوعد بالمزيد من الإجراءات ضدّهم، كما دعا، من خلال الهيئة التي كلّفها بإعداد مسوّدّة الدستور، إلى تضمين فصل يجرّم الإضراب في قطاع القضاء. ويدرك سعّيد أن من شأن وجود سلطة قضائية تتمتع بهامش من الاستقلالية عرقلة مسعاها للانفراد بالحكم وإقامة نظام رئاسوي لا مجال فيه لأي فصل بين السلطات.

الاستشارة الإلكترونية: "نجاح" على الرغم من تدنيّ المشاركة

نصّت خريطة سعّيد التي أعلنها في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2021، على تنظيم "استشارة شعبية افتراضية" بدايةً من أول كانون الثاني/ يناير 2022 حتى 20 آذار/ مارس 2022، من خلال طرح أسئلة عبر منصة إلكترونية.

وتقوم هذه الاستشارة على الولوج إلى بوابة إلكترونية لاختيار إجابات تتعلق بستة محاور: الشأن السياسي والانتخابي، والشأن الاقتصادي، والشأن التعليمي والثقافي، والشأن الاجتماعي والتنمية، والانتقال الرقمي، وجودة الحياة⁽¹²⁰⁾. ولم تنظم الاستشارة مؤسسة محايدة أو أكاديمية، ولا راقبتها مؤسسة كهذه.

واجهت البوابة الإلكترونية صعوبات تقنية، أدت إلى تأجيل فتحها أيامًا عدة، قبل أن تواجه حالة من العزوف واللامبالاة من المواطنين البالغين ثمانية عشر عامًا فما فوق؛ وهم الفئة العمرية الراشدة التي يحق لها التصويت في الانتخابات بحسب القانون. وعلى الرغم من أن رئاسة الجمهورية أصدرت تعليمات لوسائل الإعلام العامة والخاصة لتبث مواد ترويجية وإعلانية للاستشارة على مدار اليوم، بينما عمد الولاة والمسؤولون الجهويون إلى تكليف فرق جواله للتواصل مع المواطنين في المدن والأرياف، ونصب خيم في الأسواق والساحات

120 "البوابة الإلكترونية للاستشارة الوطنية"، شوهد في 25/7/2022، في: <https://bit.ly/3Hvb9U2>

العامة، ووضع دور الشباب والثقافة والمراكز الإعلامية والمقارّ الإدارية على ذمة الاستشارة، فإنّ حالة العزوف قد تواصلت، ما دعا الرئاسة إلى السماح بمشاركة القصر البالغين سنّ السادسة عشرة، ومنح مستخدمي الإنترنت إمكان اللوج إلى المنصة الإلكترونية مجاناً⁽¹²¹⁾.

تركزت جل النقاشات الترويجية المتعلقة بالاستشارة الإلكترونية التي دارت في المنابر الإعلامية، على ضرورة تحويل نظام الحكم إلى نظام رئاسي، وعلى إظهار سلبات النظام المختلط (رئاسي برلماني) الذي أفرزه دستور عام 2014، وعلى تحويل نظام الانتخاب من الاقتراع على القوائم إلى الاقتراع على الأفراد من خلال ازدراء الأحزاب، وتحميلها مسؤولية التعثر الذي شهدته البلاد في مختلف المجالات، وخاصة في المجال الاقتصادي والمعيشي، بينما لم تنل المحاور الثقافية والتربوية والتنمية اهتماماً يذكر. والانتخاب الفردي من دون أحزاب قوية في ظل نظام رئاسوي شبه مطلق، يشجع عودة الأطر الاجتماعية العشائرية والمحلّوية، ويحوّل البرلمان إلى مجرد ألعوبة بيد الرئيس. كانت هذه حملة شعبية ضد الديمقراطية.

أظهرت النتائج الرسمية المعلنة بعد انتهاء الاستشارة الإلكترونية التي دامت شهرين وخمسة أيام، أنّ عدد المشاركين فيها بلغ 534915 مشاركاً⁽¹²²⁾، ينقسمون بين 366210 من الذكور و168705 من الإناث، ويمثلون نسبة 4.5 في المئة من إجمالي التونسيين الذين يقدر عددهم بـ 11803588 وفق تقديرات المعهد الوطني للإحصاء في 1 كانون الثاني/يناير 2022⁽¹²³⁾، و 5.9 في المئة من إجمالي البالغين 16 عاماً فما فوق الذين سمح لهم بالمشاركة (يقدر عددهم بـ 9 ملايين). ومثّلت فئة 40 عاماً فما فوق نسبة 55.2 في المئة، وفئة الشباب بين 20 و 39 عاماً 42.5 في المئة، بينما لم تتجاوز نسبة المشاركين ممّن تقل أعمارهم عن 20 عاماً 2.3 في المئة من إجمالي المشاركين في الاستشارة الإلكترونية⁽¹²⁴⁾.

وفي خصوص التوزيع الجغرافي للمشاركين في الاستشارة، احتلت ولاية سليانة (الشمال الغربي) صدارة الترتيب بنسبة مشاركة بلغت 14 في المئة، بينما احتلت ولاية مدنين (الجنوب الشرقي) المرتبة الأخيرة؛ إذ لم يتجاوز عدد المشاركين فيها 3 في المئة؛ علماً أنّ إقليم الجنوب الشرقي يُعدّ من المعازل التقليدية لحركة النهضة التي حققت فيه أعلى النسب في مختلف المحطات الانتخابية بعد الثورة.

وفي باب "الشأن السياسي والانتخابي"، أظهرت نتائج الاستشارة المعلنة من رئاسة الجمهورية أنّ 86.4 في المئة يرغبون في إقامة نظام حكم رئاسي، بينما لم تتجاوز نسبة

121 ينظر: صفحة "رئاسة الجمهورية التونسية" على فيسبوك، 2022/3/8، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3zQ76V7>

122 "البوابة الإلكترونية للاستشارة الوطنية".

123 "السكان في 1 جانفي [كانون الثاني/يناير]" المعهد الوطني للإحصاء، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3NE2KiB>

124 المرجع نفسه.

أبصار النظام البرلماني 8 في المئة. أما في ما يتعلق بنظام الاقتراع المفضل، فقد اختار 70.7 في المئة نظام الاقتراع على الأفراد، في مقابل 21.8 في المئة اختاروا نظام الاقتراع على القوائم.

كشفت نتائج الاستشارة، كما أعلنتها رئاسة الجمهورية، ضعفاً شديداً في نسبة المشاركة التي لم تتعدّ 6 في المئة، وهي نسبة، على ضعفها، بلغها التشكيك؛ إذ يذهب بعض المتابعين إلى أن الرقم الحقيقي دون ذلك، وأن تفاصيل تقنية كثيرة ساهمت في رفعها، بينها إمكان المشاركة أكثر من مرة للشخص الواحد من خلال تغيير رقم شريحة الهاتف التي يتلقى عليها رمز الولوج؛ إذ إن استخدام الرقم الوطني ما عاد مانعاً من تكرار المشاركة في ظل السماح بمشاركة القصر؛ وجّاهم لا يملك رقماً وطنياً.

لم تقتصر مداخل التشكيك في نسبة المشاركة المعلنة على الهنات التقنية فحسب، بل تجاوزتها إلى المناخ الذي جرت فيه الاستشارة، والذي منع فيه دعاة المقاطعة من التعبير عن موافقهم في وسائل الإعلام، بينما عبّئت هذه الوسائل للترويج للاستشارة والتأثير في الرأي العام في اتجاه واحد، كما مورست ضغوط على المصالح الإدارية لتسخيرها، لوجستياً وبشرياً، للاستشارة، بينما سلّطت إكراهات مماثلة على بعض الفئات المهنية الهشة لإجبارها على المشاركة في الاستشارة في مناخ من التخويف من فقدان موارد رزقها أو عبر وعود بتسوية وضعياتها المهنية.

وعلى الرغم من ضعف نسبة المشاركة، فإن الرئيس سعّيد اعتبر أن الاستشارة كانت ناجحة بما يمكّن البناء على نتائجها للمُضيّ في إحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي والقانون الانتخابي والخيارات الاقتصادية والتنموية، وأنها ستمثل مرجعية لكل مراحل خريطة الطريق الموالية، بما فيها "الحوار الوطني" ومشروع الدستور الجديد، كما اشترط أن تقتصر قائمة المشاركين في أي حوار على الداعمين لها، معتبراً أن البلاد دخلت، بفعل "نجاح الاستشارة"، حقبة سياسية جديدة. وبدلاً من الاعتراف بحالة العزوف التي قوبلت بها الاستشارة، واصل سعّيد مهاجمة خصومه الذين وصفهم بـ "الخونة والعلماء واللصوص"، وحمّاهم مسؤولية النتيجة التي انتهت إليها، مؤكداً أن المنصة الإلكترونية للاستشارة تعرضت لـ 120 ألف هجوم بهدف تعطيلها؛ وهو كلام لم يرقم عليه أي دليل⁽¹²⁵⁾.

بعيداً عن تقييم سعّيد للاستشارة الإلكترونية، وهو تقييم لا يحتكم إلى أي منطوق حسابي أو سياسي، أظهر الإقبال الضعيف عليها تراجعاً كبيراً في حاضنته الشعبية.

125 للمزيد: ينظر على سبيل المثال: مهدي مبروك، "عن دلالات فشل الاستشارة الإلكترونية في تونس"، العربي الجديد، 2022/3/21، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3zH7K2s>

خامساً: تمرير الدستور الجديد: استعدادات السلطة واحتجاجات الشارع

أصدر سعيّد في 21 نيسان/ أبريل 2022، مرسوماً رئاسياً نَحّ، بمقتضاه، القانون الأساسي المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات المنتخبة وفق دستور عام 2014. وبنص التنقيح الوارد بالمرسوم على اختيار الرئيس لأعضاء مجلس الهيئة وتعيينهم بأمر رئاسي⁽¹²⁶⁾. وأتبع سعيّد مرسومه بعزل رئيس الهيئة المنتخبة وجل أعضائها وتشكيل هيئة جديدة وتعيين رئيسها.

التحضير للاستفتاء: هيئة معينة وحوار مشروع

عقب عزل أعضاء الهيئة المستقلة واستبدالهم بأخرين معيّنين من طرفه، بدا لسعيّد أن هذا الإجراء غير كافٍ لتهيئة السياق للاستفتاء والانتخابات المبرمجين وفق خريطة الطريق؛ إذ تواصل العزوف عن التسجيل في قوائم الناخبين؛ مثلما كان الأمر في الاستشارة الإلكترونية، فقرر الإبقاء على قوائم المسجلين من الهيئة السابقة واعتماد التسجيل الآلي لغير المسجلين؛ ما يعني تسجيل جميع المواطنين البالغين سن الرشد واعتبارهم ناخبين، إضافة إلى منحهم حرية اختيار مركز الاقتراع يوم التصويت⁽¹²⁷⁾.

وتحضيراً لإجراء الاستفتاء على الدستور الجديد ثم الانتخابات البرلمانية، أعلن سعيّد تنظيم "حوار وطني"، حدّد شروط المشاركة فيه بدعم إجراءات 25 تموز/ يوليو 2021، واعتبار نتائج الاستشارة الإلكترونية إطاراً مرجعياً له، وقرر إقصاء المعارضين الذين يصفهم بـ "الخونة واللصوص والعملاء"، من المشاركة فيه.

شكّلت رئاسة الجمهورية لجنة تحت مسمى "الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة" لتمثّل إطاراً لـ "الحوار الوطني"، وكلف الأستاذ الجامعي الصادق بلعيد برئاستها⁽¹²⁸⁾، ووَجّهت دعواتٍ إلى عمداء كليات الحقوق ورؤساء الأحزاب السياسية المؤيدة لسعيّد ورؤساء الاتحادات الوطنية وبعض الشخصيات التي وُصفت بـ "الوطنية" لحضور جلسات "الحوار"، غير أن عمداء كليات الحقوق والاتحاد العام التونسي للشغل قاطعوا الجلسات، بينما انسحب آخرون لاحقاً.

126 رئاسة الجمهورية التونسية، "مرسوم عدد 22 لسنة 2022"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 45 (2022/4/21).

127 ينظر: صفحة رئاسة الجمهورية التونسية على فيسبوك، 2022/6/2، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3xiQ37z>.

128 "صدر مرسوم رئاسي بتشكيل الهيئة الوطنية الاستشارية لإعداد مشروع دستور تونس جديد"، النهار العربي، 2022/5/20، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/30QIHmi>.

غير أن الرئيس لم يكتف بعدم دعوة القوى الاجتماعية والسياسية الرئيسية، أو مناقشة اقتراح الدستور علنيًا في هيئة منتخبة، وجعل مناقشة الدستور مغلقة وسرية، بل ذهب إلى حد تغيير الاقتراح الذي انتهى إليه "الحوار"، إلى درجة جعلت الصادق بلعيد رئيس الهيئة، يعتبر اقتراح سعيّد الذي طُرِح للاستفتاء مخالفًا جذريًا للاقتراح الذي وصله من الحوار، وأنه يشكل خطرًا على الديمقراطية⁽¹²⁹⁾.

يأتي حل مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتنصيب مجلس معين مكانه في إطار السياسة التي بدأها سعيّد، منذ انقلابه على الدستور في 25 تموز/ يوليو 2021، والمتمثلة في هدم المؤسسات التي تحققت خلال عشرية الانتقال الديمقراطي التي يصفها بـ "العشرية السوداء"، في سياق خطاب شعبي يحمّل المؤسسات والهيئات الدستورية، برمتها، مسؤولية المصاعب السياسية والاقتصادية والمعيشية التي شهدتها البلاد، ويصوّرها في هيئة "الشر المطلق" الذي وجب التخلص منه، في مقابل الترويج للبدائل التي يقدمها بوصفها "تطهيرًا" و"إصلاحًا" لما أفسده الآخرون.

يدرك سعيّد الذي فاز بالرئاسة في اقتراع أشرفت عليه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وشهد له جميع المتنافسين والمراقبين بالشفافية، أن من شأن وجود هيئة مستقلة عرقلة خريطة الطريق التي أعلنها ونزّع الشرعية عن أي تجاوزات متوقعة، ومنع التلاعب بنتائج المحطات الانتخابية، سواء ما تعلق منها بالاستفتاء على الدستور أو ما تعلق بالانتخابات البرلمانية المبرمجة في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2022.

قوبل التعديل الذي أدخله سعيّد على القانون المنظم للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والإجراءات التي تبعتها، برفض واسع في المشهد السياسي التونسي واعتُبر "إيذانًا بعودة تونس من الباب الكبير إلى عهد الانتخابات المزوّرة وتزييف إرادة الناخبين"⁽¹³⁰⁾، وشمل الموقف الرفض حتى الأحزاب الداعمة لسعيّد وإجراءاته⁽¹³¹⁾. ودفعت هذه الإجراءات إلى تعالي الأصوات المنادية بمقاطعة الاستفتاء. وإضافة إلى مواقف "جبهة الخلاص الوطني" وحراك "مواطنون ضد الانقلاب" الرافضة، منذ الانقلاب على الدستور، لجميع إجراءات سعيّد: تشكّل حراكٌ جديدٌ تحت مسمى "الحملة الوطنية لإسقاط الاستفتاء" من حزب التكتل، والحزب الجمهوري، وحزب

129 "بلعيد يبتدأ من مسودة سعيّد الدستورية المطروحة للاستفتاء"، الحرة، 2022/7/3، شوهد في 2022/8/1، في: <https://arbne.ws/3OQtDjR>

130 "اعتبرته عودة إلى عهد التزوير والتزييف" .. أحزاب تونسية تندد بالتعديل الرئاسي لقانون هيئة الانتخابات"، الجزيرة نت، 2022/4/23، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/39HRqnk>

131 ينظر، على سبيل المثال: "عويدات: المرسوم الرئاسي الجديد أمّقد هيئة الانتخابات استقلاليته"، إنترنا تونس، 2022/4/23، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3N8yHyV>

العمال، وحزب التيار الديمقراطي، وحزب القطب⁽¹³²⁾، ونظم تحركاتٍ احتجاجيةً في عدد من المدن.

وفي السياق ذاته، وعكس ما كان يرغب سعيد، مثل "الحوار" الذي أشرفت عليه "الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة" المعيّنة بمرسوم رئاسي، مناسبةً أمام المزيد من المكونات كي ينفذوا من حول الرئيس، على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل الذي بقي، طوال الشهور السابقة، داعماً، وإن كان بتحفظ، غالبية الإجراءات التي اتخذها سعيد. وبتغيب الأطراف السياسية الفاعلة وإعلان أهم الأطراف المدعوة مقاطعتها، تحوّل "الحوار" إلى مجرد عمل مكثبي لإخراج وثيقة تلبّي طموحات الرئيس وتضفي الشرعية على تركيز جميع السلطات بين يديه.

حراك الشارع: توسع في الاحتجاجات وتصاعد في القمع

بعد مرور عام كامل على انقلاب سعيد على الدستور، لم يتوقف الحراك في الشارع التونسي. ففي إثر الصدمة التي سادت في الأيام التي تلت الانقلاب، وما رافقها من تأييد ملحوظ من بعض الأوساط الشعبية المحيطة من أداء النخب السياسية طوال العشرية السابقة، بدأت الأصوات المعارضة ترتفع، وتحوّلت سريعاً إلى حراك ميداني من خلال مبادرة "مواطنون ضد الانقلاب" التي ضمت ناشطين من مشارب سياسية مختلفة، والتي نظمت مظاهرات ووقفات احتجاجية في العاصمة والولايات الداخلية، وتمكنت من حشد عدد كبير، بالتوازي مع تراجع الزخم الذي رافق إجراءات سعيد في البداية، ومع تراكم المصاعب المعيشية ونزوع سعيد إلى الحلول الأمنية في التعامل مع الشارع.

لم يقتصر الحراك المعارض على "مواطنون ضد الانقلاب"؛ إذ تشكلت جبهة سياسية موسعة تحت مسمى "جبهة الخلاص الوطني"، ضمت، إضافة إلى "مواطنون ضد الانقلاب"، كلاً من حزب قلب تونس وحركة النهضة وائتلاف الكرامة وحراك تونس الإرادة وحزب أمل وبرلمانيين وناشطين سياسيين مستقلين⁽¹³³⁾. كما تشكلت جبهة أخرى من أحزاب التكتل والجمهوري والعمال والتيار الديمقراطي والقطب تحت مسمى "الحملة الوطنية لإسقاط الاستفتاء"؛ التي نظمت، بدورها، مسيرات ووقفات احتجاجية في العاصمة والولايات الداخلية.

وعلى مستوى الشارع الموالي للرئيس سعيد، دعت التنسيقيات المؤيدة له، في أكثر من مناسبة، إلى تنظيم وقفات دعم في الشارع الرئيس في العاصمة، غير أن مستوى الاستجابة، عموماً، كان ضعيفاً. وعلى الرغم من أن الرئيس لم يخف تشجيعه لتحركات الشارع الموالي له؛

132 "بيان مشترك"، صفحة "الحملة الوطنية لإسقاط الاستفتاء" على فيسبوك، 2022/6/2، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3tLQci1>

133 بسملة بركات، "الإعلان رسمياً عن جبهة الخلاص المعارضة في تونس .. وهذا برنامجها"، العربي الجديد، 2022/5/31، شوهد في 2022/7/25، في: <https://bit.ly/3Nuqh5l>

إذ ذهب بنفسه، في إحدى المناسبات، إلى مقر وزارة الداخلية ووجه منها نداء للمشاركة المكثفة في المسيرات المؤيدة له، وحدد المطالب التي يرغب في رفعها، داعياً قوات الأمن إلى تقديم كل التسهيلات لها⁽¹³⁴⁾، فإن عدد الحاضرين كان محدوداً قياساً إلى المشاركين في مسيرات المعارضة.

قابلت قوى الأمن تحركات المعارضة بالتضييق والقمع، وعلى عكس التسهيلات التي قدمتها لإنجاح تحركات مؤيدي سعيّ؛ إذ عمدت، في معظم مناسبات الاحتجاج، إلى غلق الطرق المؤدية إلى العاصمة والشوارع المحيطة بأماكن التجمعات لعرقلة وصول المحتجين إليها، كما عمدت إلى استخدام القوة لتفريقهم واعتقال متظاهرين وإحالتهم إلى المحاكم⁽¹³⁵⁾. وعلى الرغم من تصاعد حدة القمع الأمني للاحتجاجات، فإنه لم يساهم في تراجعها؛ إذ توسّعت، خلال أسابيع، إلى الولايات الداخلية بعدما بقيت، شهوراً عدة، متركزة في العاصمة، كما بدأت "جبهة الخلاص الوطني" في تنظيم مسيرات بدلاً من الوقفات الاحتجاجية في الشارع الرئيس في العاصمة، بينما انضمت أطراف سياسية جديدة إلى حراك الشارع من خلال "الحملة الوطنية لإسقاط الاستفتاء".

لم تقتصر مظاهر القمع والتضييق على التحركات الميدانية، بل شملت الناشطين السياسيين والإعلاميين والمدونين؛ إذ تواترت المدهامات وحوادث الاختطاف والاحتجاز خارج إطار القانون، وتضاعف عدد الناشطين وقيادات الأحزاب والصحافيين المحليين أمام المحاكم العسكرية بتهم تتعلق بـ "تهديد أمن الدولة" و"المسّ بهيبة رئيس الجمهورية"؛ وهي تهم تحيل إلى الخلفية السياسية للقضايا التي يثيرها سعيّ ضد خصومه. وعلى الرغم من تنديد المنظمات الحقوقية، في الداخل والخارج، بالتجاوزات المتصاعدة منذ 25 تموز/ يوليو 2021، فقد مضى سعيّ في خيار القمع الأمني وتوظيف الإدارة والقضاء ضد خصومه السياسيين.

سادساً: ظروف الاستفتاء على الدستور الجديد ونتائج

على الرغم من المعارضة المتنامية من مختلف القوى السياسية والمدنية، قرر الرئيس سعيّ المضيّ في إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور الذي اقترحه لتحويل النظام السياسي في البلاد من نظام مختلط رئاسي - برلماني إلى نظام رئاسي، تتركز فيه غالبية السلطات بيد الرئيس. وقد وافق يوم الاستفتاء، وهو 25 تموز/ يوليو 2022، الذكرى السنوية الأولى للانقلاب الذي نفّذه سعيّ على دستور عام 2014.

134 ينظر: صفحة "رئاسة الجمهورية التونسية" على فيسبوك، 2022/2/6، شوهد في 2022/6/22، في: <https://bit.ly/3HYUteh>

135 ينظر: "تونس: تصاعد حدة القمع الأمني...".

جدل النتائج

فتحت مراكز التصويت أبوابها من الساعة السادسة صباح يوم 25 تموز/ يوليو 2022 حتى الساعة العاشرة ليلاً من اليوم نفسه؛ وهي أول مرة يمتد فيها توقيت التصويت 16 ساعة كاملة، في حين كانت المكاتب تُفتح في مناسبات التصويت السابقة من الثامنة صباحاً إلى السادسة مساءً. أما مكاتب الاقتراع المخصصة للناخبين المقيمين خارج تونس، فقد افتتحت قبل ذلك بثلاثة أيام.

توجّه اهتمام جُلّ المراقبين، منذ بداية الاقتراع، إلى نسب المشاركة، وبدا واضحاً، من خلال ما نقلته وسائل الإعلام المختلفة من مراكز الاقتراع، الضعف الشديد في الإقبال؛ إذ اختفت الطوابير من أمام مراكز الاقتراع، وغابت المظاهر الاحتفالية، وغابت الحماسة، وطغى حضور كبار السن، في حين تراجع عدد الشباب. ولم تنجح عدسات كاميرات الإعلام، بما فيه المؤيد للرئيس، في التقاط صور لحشود تشارك في التصويت.

لم يفوّت الرئيس سعّيد فرصة الاقتراع لمهاجمة خصومه الذين وصفهم بـ "الخونة" و"الصوص"، وتحمّلهم مسؤولية الوقوف وراء ضعف الإقبال على التصويت، واتهامهم بتوزيع الأموال على المواطنين لشراء ذممهم، وتحريضهم على مقاطعة الاستفتاء، والتنكيل بالشعب عبر قطع الماء والكهرباء والمواد التموينية، وكأهم هم الذين يحكمون البلاد، واصفاً الاستفتاء بأنه "ارتفاع شاهق غير مسبوق في التاريخ"، متعهداً بحماسة خصومه ومحاكمتهم واسترجاع "آلاف المليارات" التي نهبها.

في إثر غلق مكاتب الاقتراع، أعلنت هيئة الانتخابات النتائج الأولية للتصويت. وبحسب الهيئة، فإنّ عدد المقترعين بلغ داخل البلاد 2458985 فرداً من مجموع المسجلين البالغ عددهم 8929665 فرداً؛ أي بنسبة إقبال بلغت 27.54 في المئة، في حين شكّكت مؤسسات سبر آراء في الرقم المعلّن من الهيئة، مؤكّدة أنّ نسبة الإقبال كانت أقل. وبحسب المصدر ذاته، فإنّ 3 في المئة من المشاركين في الاقتراع صوتوا بـ "لا"، في حين صوتت 92 في المئة بـ "نعم". أمّا في خصوص نتائج الاقتراع في الخارج، فقد راوحت نسب المشاركة، وفق تصريحات لمسؤولي هيئة الانتخابات، بين 6 في المئة في أوروبا، و10 في المئة في الدول العربية.

وعلى الرغم من نسب المشاركة المتواضعة جدّاً، حتى وفق النتائج الرسمية، فإنّ الرئيس قد اعتبر أنّ الاستفتاء نجاح كبير يُعبّر عن إرادة شعبية قوية في المضيّ في التأسيس لنظام جديد والقطع مع الماضي، متعهداً بمزيد من الإجراءات لتحقيق ما وصفه بـ "إرادة الشعب". أمّا "جبهة الخلاص الوطني"، كبرى مكونات المعارضة، فقد اعتبرت أنّ نتيجة الاستفتاء تظهر "فشل سعّيد وعزلته"، مطالبة إياه بالرحيل، وداعية إلى تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة.

وشكّكت الأحزاب المنضوية إلى "الحملة الوطنية لإسقاط الاستفتاء" في النتائج المعلنة، ووصفت الاستفتاء بأنه "مزيف"، متعهدة بـ "مواصلة المقاومة"، ودعت، بدورها، الرئيس سعيّد إلى الاستقالة.

كانت نسبة المشاركة في استفتاء على هذا النحو حاسمة؛ إذ لم يسبقه نقاش في هيئة تمثيلية من أي نوع، ولا حوار وطني، ولا إجماع بين القوى المجتمعية، إضافة إلى أنه استفتاء على دستور، وليس مجرد عملية انتخابية عادية. لكن نسبة المشاركة كانت أقل كثيراً من نسبة المشاركة في أيّ انتخابات منذ الثورة.

ما بعد الاستفتاء

أعلنت هيئة الانتخابات النسبة الأولية للاستفتاء التي شكّكت فيها المعارضة، ومفادها أنّ رُبع الناخبين، فحسب، توجهوا إلى مراكز الاقتراع. وتشير هذه النسبة إلى فشل الرئيس في إقناع غالبية التونسيين بالمشاركة في التصويت، فضلاً عن الانخراط في المسار الذي أطلقه والموافقة عليه؛ إذ لم تنزل نسبة المشاركة، في جميع الاستحقاقات الانتخابية السابقة، إلى 55 في المئة أو أدنى.

ويكتسب الجدل المتعلق بضعف نسبة المشاركة أهميةً أكثر؛ بالنظر إلى طبيعة هذا الاستحقاق، فالاستفتاء على الدستور يختلف عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية، باعتباره تأسيساً لعقد اجتماعي مرجعي طويل الأمد، يتطلب توافقاً واسعاً، وانخراطاً لمختلف المكونات الاجتماعية والسياسية والمدنية.

وعلى الرغم من الجدل الذي خلّفته نسبة المشاركة المتواضعة، في مقابل المقاطعة الواسعة في الاستفتاء على مشروع الدستور، يستمر الرئيس سعيّد في تنفيذ مشروع جمع كل السلطات بين يديه؛ إذ يتّجه في المرحلة التالية إلى تنظيم الانتخابات البرلمانية المقررة في كانون الأول/ ديسمبر 2022، ولا تبدو أيّ مؤشرات دالّة على إمكان تعديله مساره، أو إنصاته إلى دعوات المعارضة.

ويذهب جُلّ المؤشرات الموضوعية إلى أن الرئيس سيمضي قُدماً في صوغ قانون انتخابي؛ وذلك في عملية ممنهجة لتهميش كل أشكال التنظيم السياسي في المجتمع. غير أن جُلّ المؤشرات تُظهر أن مهمته لن تكون يسيرة؛ نظراً إلى اتساع الشارع المعارض، مقارنةً بما كانت عليه الحال بعد الانقلاب الذي نقّده قبل عام، وبالنظر إلى تراكم الإخفاقات في الملفات الاقتصادية والاجتماعية كافةً، وتردّي الخدمات، وتدهور مستوى المعيشة، وتنامي الدّين العام للدولة، وهي التحديات التي تعامل معها الرئيس سعيّد، حتى الآن، بردات فعل شعبية ثبتت قصورها.

خاتمة

من خلال تنظيم الاستفتاء على مشروع الدستور، يكون الرئيس سعيد قد خطا خطوة أخرى في مسار تفكيك المسار الديمقراطي التونسي والتأسيس لنظام سياسي جديد يصادر بمقتضاه جميع السلطات. وعلى الرغم من المعارضة المتزايدة لهذا المسار، والمقاطعة الواسعة من التونسيين للاستفتاء؛ يبدو الرئيس سعيد ماضياً في استكمال خريطة الطريق التي أعلنها على نحو يسمح بفرز مشهد سياسي جديد قادر على توجيهه. وستكون المحطة التالية في مسار الانقلاب الانتخابات البرلمانية المقررة في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، التي ستسمح إذا جرت وفق الظروف التي يهيئ لها الرئيس، وفي ظل استمرار انقسام المعارضة، باستكمال أركان انقلاب 25 تموز/ يوليو. وبقيت جل التحركات متسمة بالنخبوية ومقتصرة على ناشطي الأحزاب والمجتمع المدني ولم تتوسع لتشمل الطبقة الوسطى والشرائح الاجتماعية الأكثر تهميشاً. لكن تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية، قد يدفع بهذه الفئات إلى قلب المشهد السياسي من جديد.

المراجع

العربية

- أبو الزهور، ياسمينية. "تونس لعلها غلبت فيروس كورونا المستجد، لكن التحديات مستمرة". معهد بروكجز. 2020/7/30. في: <https://brook.gs/2WJxUQV>
- "الأزمة السياسية/ الدستورية في تونس: حيثياتها وآفاقها". **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2021/4/27. في: <https://bit.ly/3jvCMll>
- "الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته". **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2021/7/28. في: <https://bit.ly/3OnliDQ>
- "الجيش والانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس". **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2021/8/29. في: <https://bit.ly/3PPg30P>
- "السكان في 1 جانفي [كانون الثاني/ يناير]". المعهد الوطني للإحصاء. في: <https://bit.ly/3NE2KiB>
- "تونس ومندوق النقد الدولي: مفاوضات بيد فارغة وأخرى لا شيء فيها". **تقدير موقف**، مركز الدراسات المتوسطة والدولية. 2021/5/5. في: <https://bit.ly/3BvIT06>

"تونس: الرئيس يستكمل انقلابه على الدستور ويخاطر بأزمة وطنية". **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2021/9/28. في: <https://bit.ly/3yYJDu6>

"تونس: تصاعد حدة القمع الأمني يكشف عمق مأزق الرئيس". **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/1/24. في: <https://bit.ly/3aUfeEK>

"دستور تونس الصادر عام 2014". في: <https://bit.ly/3RKXM6M>

الجورشي، صلاح الدين. "حركة النهضة بعد 25 تموز/ يوليو: التحولات والمآلات". **مقالات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2021/10/3. في: <https://bit.ly/3ooLGTt>

الحداد، محمد. "تونس ونظامها السياسي: بين حتمية المراجعة واستحالتها". **الفيصل**. العدد 534 - 533 (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 2021).

الحناشي، عبد اللطيف. **تونس من الثورة الناهضة إلى الانتقال الديمقراطي العسير**. تونس: سوتيميديا للنشر، 2019.

الرديسي، حمادي. "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة". **سياسات عربية**. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

رئاسة الجمهورية التونسية. "الأمر الرئاسي عدد 309 لسنة 2022". **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**. عدد 35 (2022/3/30).

_____ . "المرسوم عدد 11 لسنة 2022 مؤرخ في 2022/2/12 يتعلق بإحداث المجلس الأعلى للقضاء المؤقت". **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**. عدد 16 (2022/2/16).

_____ . "أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021 مؤرخ في 22 سبتمبر 2021 يتعلق بتدابير استثنائية". **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**. 2021/9/22، السنة 164، العدد 86 (2021/9/22). في: <https://bit.ly/2Zl3xkl>

_____ . "مرسوم عدد 22 لسنة 2202". **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**. عدد 54 (2202/4/12).

_____ . "مرسوم عدد 35 لسنة 2022 مؤرخ في 1 جوان 2022 يتعلق بإتمام المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء". **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**. عدد 63 (2022/6/1).

سليمان، هيثم. "التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات". **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2017/3/29. في: <https://bit.ly/3t1pOpj>

الصباغ، فؤاد. "دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية". آذار/ مارس 2017. في: <https://bit.ly/3kErEC1>

مسعد، نيفين (محرر). **كيف يمنع القرار في الأنظمة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

الأجنبية

Bishara, Azmi. *Understanding Revolutions: Opening Acts in Tunisia*. London: I.B. Tauris, 2022.

Burchard, Hans Von Der & David M. Herszenhorn. "EU Urges Tunisia to Protect Democracy but Skirts Criticism." *Politico*. 272021/7/. at: <https://politi.co/37JpbAb>

Cameron, Maxwell A. "Self-Coups: Peru, Guatemala, and Russia." *Journal of Democracy*. vol. 9, no. 1 (January 1998).

Carton, Anaïs, Lamine Benghazi & Nathalie Janne d'Othée. "Tunisie en crise: Le poids de la dette." Juillet 2021. at: <https://bit.ly/3mOKoBI>

"Crackdown in Tunisia: The Death of a Young Democracy?." *The Week*. 52021/8/. at: <https://bit.ly/2Xmk7Qe>

Ghanem, Dalia. "Algeria's Crisis: Outlook and Regional Implications." *Konrad Adenauer Stiftung*. Med Dialogue series no. 22 (August 2019).

Gobe, Éric. "La Tunisie en 2015: La présidentialisation de l'impuissance politique?." *L'Année du Maghreb*. no. 15 (212016/12/). at: <https://bit.ly/38uJqSu>

Hamid, Shadi. "The Return of Hypocrisy." *The Atlantic*. 302021/7/. at: <https://bit.ly/3y8Lnyh>

Inlakesh, Robert. "Tunisia's Instability and Coup Are Backed by the UAE, Saudi." *Middle East Monitor*. 3020/7/. at: <https://bit.ly/3sIRle7>

International Crisis Group. *Algeria and its Neighbours*. Report no. 164. October 2015.

Pion-Berlin, David, Thomas Bruneau & Richard B. Goetze Jr. "The Trump Self-Coup Attempt: Comparisons and Civil–Military Relations." *Government and Opposition*. 72022/4/. at: <https://bit.ly/3Oy7Hdd>

Pnud/ Mdic. "Impact économique du COVID-19 en Tunisie." 2020. at: <https://bit.ly/2WJrIIF>

Saied, Mohamed. "Cairo Backs Tunisian President's Actions against Brotherhood." *Al-Monitor*. 102021/8/. at: <https://bit.ly/2UoHaZM>

Todman, Will. "A Coup in Tunisia?." Center for Strategic & International Studies. 272021/7/. at: <https://bit.ly/3iOq0hn>

World Bank. "Tunisia's Economic Update." April 2021. at: <https://bit.ly/3jxMhQQ>